الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

المركز الجامعي – ميلـة –

معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

ميدان العلوم الاقتصادية ، التجارية و علوم التسيير

شعبة علوم التسيير

تخصص : مالية

تأثير التضخم على حجم النفقات العامة
دراسة حالة " الخزينة العمومية " - ميلة -

مذكرة مكملة لنيل شهادة ليسانس LMD

من إعداد الطالبات :

- **أمينـــة مقيمح**
- **ابتسـام قسامــة**
- **منيـــرة مغزيلـي**

تحت إشراف الأستاذ :

" جنات بوقجاني

السنــة الجامعيــة : 2010 /2011 .

دعـــاء

*** يا رب : إذا أعطيتني مالاً لا تأخذ سعادتي .. وإذا أعطيتني قوةً لا تأخذ عقلي ..**
وإذا أعطيتني نجاحاً لا تأخذ تواضعي .. وإذا أعطيتني تواضعاًلا تأخذ اعتزازي بكرامتي

*** يارب : لا تدعني أصاب بالغرور إذا نجحت .. و لا أصاب باليأس إذا فشلت بل ذكرني**
دائماً بأن الفشل هو التجارب التي تسبق النجاح

*** يا رب : علمني أن التسامح هو أكبر مراتب القوة .. وأن حب الانتقام هو أول مظاهر الضعف**

*** يارب : إذا جردتني من المال اترك لي الأمل .. وإذا جردتني من النجاح اترك لي قوة العناد حتى أتغلب على الفشل .. وإذا جردتني من نعمة الصحة اترك لي نعمة الإيمان**

*** يا رب : إذا أسأت إلى الناس أعطني شجاعة الإعتذار ..**
وإذا أساء الناس إلىّ أعطني شجاعة العفو والغفران
*** يا رب : علمني أن أحب الناس كما أحب نفسي .. وعلمني أن أحاسب نفسي كما أحاسب الناس**

*** يا رب : ساعدني على أن أقول الحق في وجه الأقوياء .. وساعدني على ألا أقول الباطل لأكسب تصفيق الضعفاء**
*******اللهم آمين *******

إهـداء

بعد السجود لله، نشكره على حسن توفيقه لي في إتمام هذا العمل المتواضع
و بعد الصلاة و السلام على خاتم الأنبياء نبينا محمد صلى الله عليه و سلم أما بعد
- إلى التي قال فيها تعالى : " الجنة تحت أقدام الأمهات "
و إلى التي قال فيها رسول الله صلى الله عليه و سلم : " أمك ، ثم أمك ، ثم أمك "
إلى التي وهبتني شبابها و حملتني و هنا على وهن و سقتني من فيض حنانها إلى التي ضحت
بالنفيس الغالي من أجل سعادتي و إرضائي إلى التي بكت فرحا من أجل نجاحي
إلى رمز العطاء [illegible] بي المبادئ
و الأخلاق على [illegible] في خيط الله
و الأخلاق [illegible] من المودة
أهديها [illegible] هذه أمي ثمرة السنين
كنت [illegible] الدين
إلى التي [illegible] حورية بوعندل "
أطال [illegible] و بالجنة
في [illegible] أهديك عملي المتواضع إلى من ساركوني رحم امي و لقب أبي :
إلى [illegible] إخوتي :، حمزة ، رضوان ، العزيز ريمي ، الغالي علاء
رضوان، المدلل ماجد ، الحنون و المدلل و الغالي سيسو .
إلى أخواتي : زوزو ، ليلى ، حبيبتي مريم ، أماني ، فاتن ، و العزيزة أسمهان و الغالية وسام
و عبلة و إلى أزواجهم ، إلى أولاد إخوتي [illegible]
إلى التي لم أحس معها يوم بأني لست ابنتها التي رعتني و ربتني إلى نبع الحب [illegible] ماما حسيبة
إلى التي عوضتني حنان الجدة أشكرك يمى فتيحة .
إلى التي تربعت على عرش قلبي سيدة المنتهى نور عين .
إلى صاحبة الضحكة الدائمة و الحنان المتواصل و شلال النصائح ورد غالي نجود و أختها فلة .
إلى كل من [illegible] قلبي : حليم ، منى ، أماني ، هبة ، هدى ، دليزيا ، عماد ، مينو ، أمينة ، سهام .
إلى كل خالاتي و بناتهم ، ندى ، وردة ، ريمة .
إلى من تحملوا معي الصعاب و ضحكنا و بكينا لتحقيق هذا الهدف زميلاتي في المذكرة ، منيرة و أمينة .
إلى العائلة الثانية في الجامعة : سعاد ، شافية ، حورية ، شفيعة ، هالة ، حفصة ، إيمان ، زينة .
إلى روح جدتي الطاهرة رحمها الله " يمينة " .
إلى كل من في ذاكرتي و ليس في مذكرتي و إلى كل من وسعهم قلبي و لم يكتبهم قلمي

أهديكم ثمرة جهدي .

ابتسام

إهـــداء

- الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين واتقى وأطهر الله أجمعين سيدنا وحبيبنا محمد الأمين أما بعد
بعون الله وفضله وكرمه علينا أتممنا هذا الذي وضعنا فيه مجهودنا الخاص ومجهود
- إلى أعظم شأنا بعد الله في الكون أبي
- إلى سبب وجودي في الدنيا وقرة عيني أمي
- إلى من إشترالي أول قلم و علمني أول حرف إلى روح الذي لم أتمتع بحياه و حضنه و حرمت من كلمة أبي و فقدته في أول عمري . الأب الغالي رحمه الله فسيح جناته الأب الغالي العيدي .

- إلى أمي الغالية الى التي نجاحي حلمها و وصولي الى المراتب العليا هدفها الى التي ضحت بشبابها لاجل تربيتنا و تعليمنا الأم الحبيبة " شفيعة بوحداد " أطال الله في عمرها و وهبها الله الصحة الكاملة أقدم لها ثمرة جهدي
إلى أخواتي : مسعودة – أسماء – زينب
- الأخ الوحيد : محمد .
- و ابنة خالتي الأخت الرابعة التي لم تلدها أمي لينا .
- إلى خطيبي و توأم روحي وليد مغزيلي و عائلته التي تعتبر عائلتي الثانية : الأم الغالية نظرة و الأب الغالي رشيد أطال الله في عمرها .
- إلى الإخوة : سامي – هارون – مينو – هيثم – الأخوات –نسيرين – زينب .
- إلى عمي الحكيم و زوجته التي أكن لها فائق الحب و الاحترام و أعدها أختي السعيدة سعاد مجراب و أولادها : شيماء – ندى – سلسبيل – يونس " يويو " إلى عمي الحاسن و زوجته العزيزة غضبان أولادها : عادل – سلمى – سماح – مريم – زينو
- إلى عمي علي و زوجته الفاضلة فضيلة بورطل أولادها : ياسر – يسرى
- و إلى كل عماتي و أولادهم .
- و خالاتي : كريمة : أماني
- نورة : سمية – ميساء – علاء .
- سعاد : مريم – عفاف – مروة – كريم – أمير

- إلى : روح جدي و جدتي " للأب " و جدي " للأم " ..نهم فسيح جناته إلى جدتي " أمي " أطال الله في عمرها .
- إلى كل من تقاسمنا هذا التعب سام – منيرة
- إلى كل من عرفتهم : إيمان – ميادة – نسيمة – سافية – سوسو – نوال .
- " إلى كل من في ذاكرتي و ... في مذكرتي "

" أمينـــة "

إلى الذي يطيب الليل إلى شكره و لا يطيب النهار إلا بطاعته و لا تطيب الآخرة

إلا بعفوه و لا تطيب الجنة إلا برؤيته بعز الله جل جلاله نحمده حمدا كثيرا يليق بمقامه الجليل .

إلى خاتم الأنبياء و المرسلين مبلغ الرسالة و مؤدي الأمانة محمد صلى الله عليه وسلم تسليما كثيرا .

إلى التي قال الله عنها أن الجنة تحت أقدامها إلى منبع الحب و الحنان و العطف

و التضحية إلى أمي الغالية " نورة " أطال الله في عمرها و وهبها الصحة و العافية .

إلى من أحبني و رباني على حسن السيرة و السلوك أبي الغالي " السعيد " حفظه الله من أي مكروه

و أدامه إلى جانبي مدى الحياة .

إلى جدتي الحبيبة و جدي العزيز اللذي كان و مازال قدوتي في الحياة و علمني معانيها " مخلوف "

أدام الله و أطال عمريهما .

إلى من أدين لهم الحب و الوفاء إلى رمز الايخاء إلى إخوتي من رحم واحدة الأحباء

: سميرة ، فؤاد ، مريم ، الطاهر .

إلى كل عائلتي خاصة سهام عمي رياض و زوجته صباح الذين أكن لهم فائق الحب و الاحترام

و لا أنسى بالذكر الكتاكيت : مؤيد ، ريتاج ، خلود ، أيمن .

الى كل عماتي و خالاتي و اخوالي و أولادهم.

إلى صديقات الدرب و إخواتي التي لم تحملهم أمي إلى زميلاتي في المذكرة :

" ابتسام ، أمينة " .

إلى كل من عرفتهم و لن أنساهم مدى حييت حبيباتي و صديقاتي :

سعاد ، شافية : حورية ، أميرة ، نادية ، نسيمة ، عزيزة ، آمنة .

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي المتواضعة .

التشكرات

الحمد لله الذي خلق الكون و نظمه، وخلق الإنسان و علمه و كرمه، وسن الدين و نظمه
ووضع البيت المحرم و حرمه و نادى موسى و كلمه، و أرسل محمداً بالحق و علمه، سبحان ما
أعلى مكانه و أعظمه،و ما كثر جوده و أكرمه.و الحمد لله حتى ترضى و الحمد لله عند الرضا و الحمد لله
بعد الرضا.تقدم بأسمى عبارات التقدير و العرفان إلى كل من حمل القلم و به
علم و فمهن و أنار دور الجهل بعلمه و تكرم، نشكر أهل العلم كل
من ساهم في علم أو إرشاد أو توجيه.
قال رسول الله صلى الله عليه و سلم:"من لا يشكر الناس لا يشكر الله".
نتقدم بالشكر إلى الأستاذة الفاضلة : " بوقجاني جنات التي لم تبخل
علينا بنصائحها و توجيهاتها القيمة.
كما لا ننسى فضل الأستاذ المحترم " فاروق أبوالريحان " ونتقدم
له بالشكر على كل مجهوده ومساعدته لنا جعلها الله له في ميزان حسناته.
كما لا ننسى أن نشكر كل أساتذة معهد علوم الاقتصاد، التجارة وعلوم
التسيير على إنجاحهم للمركز الجامعي "ميلة" .
ولا ننسى كل من ساهم في هذا العمل من قريب أو من بعيد ، ماديا
أو معنويا ولو بابتسامة.
ولا ننسى عمال المكتبة و على رأسهم حمزة و عمال الخزينة
العمومية خاصة الأستاذ حامدي والى من ساعدتنا في إتمام
و طباعة هذا العمل نظيرة.
و شكراً للجميع.

الفهـرس

فهرس الموضوعات

مقدمـــــــة	3 – 1
الفصل الأول : التضخم.....	36- 4
تمهيــد	05
المبحث الأول : ماهية التضخم	10 – 6
المطلب الأول : تاريخ دراسة التضخم	06
المطلب الثاني : مفهوم التضخم	8 – 6
المطلب الثالث : خصائص التضخم	08
المطلب الرابع : أسباب التضخم	10 – 9 – 8
المبحث الثاني : أنواع التضخم	12 – 11
المطلب الأول : التضخم الزاحف	11
المطلب الثاني : التضخم العنيف	11
المطلب الثالث : التضخم الأصيل.....	11
المطلب الرابع : التضخم الجامح	11
المطلب الخامس : التضخم الظاهر	12
المطلب السادس : التضخم المكبوت	12
المطلب السابع : التضخم المفرط	12
المطلب الثامن : التضخم الهيكلي	12
المبحث الثالث : النظريات الاقتصادية المفسرة للتضخم	19 – 13
المطلب الأول : النظرية الكلاسيكية	13
المطلب الثاني : النظرية النقدية	15 – 14
المطلب الثالث : النظرية الحديثة و المعاصرة	16 – 15
المطلب الرابع : نظرية الكلفة الدافعة	18 – 17
المطلب الخامس : نظرية ضغط الطلب	19 – 18
المبحث الرابع : طرق حساب التضخم	24 – 20
المطلب الأول الأرقام القياسية للأسعار	21 – 20
المطلب الثاني : قياس الفجوات التضخمية	24 – 23 – 22
المبحث الخامس : آثار التضخم	27 – 25
المطلب الأول : إعادة توزيع الدخل	25
المطلب الثاني : آثار التضخم على النشاط الاقتصادي	25
المطلب الثالث : الآثار على توزيع الثروة	26
المطلب الرابع : أثر على الإنتاج و ميزان المدفوعات	27
المبحث السادس : طرق معالجة التضخم	35 – 28
المطلب الأول : أدوات السياسة النقدية	30 – 29 – 28
المطلب الثاني : أدوات السياسة المالية	35 – 30

خلاصة الفصل الأول	36
الفصل الثاني : النفقات العامة	58 – 38
تمهيد	38
المبحث الأول : ماهية النفقات العامة	41 – 39
المطلب الأول تعريف النفقة العامة	39
المطلب الثاني : خصائص النفقات العامة	41 – 39
المبحث الثاني : تقسيمات النفقات العامة	44 – 42
المطلب الأول : حسب أهدافها المباشرة	42
المطلب الثاني : حسب دوريتها و انتظامها	43
المطلب الثالث : حسب آثارها في الإنتاج القومي	43
المطلب الرابع : حسب نطاق سريانها	44
المبحث الثالث : ظاهرة نمو الإنفاق العام	51- 45
المطلب الأول : الأسباب الحقيقية لنمو الإنفاق العام	50 – 45
المطلب الثاني : الأسباب الظاهرية لنمو الإنفاق العام	51 – 50
المبحث الرابع : حدود النفقات العامة	53 – 52
المطلب الأول : تخفيف ديون الدول الفقيرة	52
المطلب الثاني : التحكم في التضخم النقدي	52
المطلب الثالث : انحطاط النفقات العسكرية	53
المبحث الخامس : صور النفقات العامة	55 – 54
المطلب الأول : تحديد الأجور و الرواتب و الدفوعات التقاعدية	54
المطلب الثاني : القيام بمشروعات الدولة و تنفيذ الأشغال العمومية	54
المطلب الثالث : الإعانات	55
المطلب الرابع : أقساط الدين العام و فوائده	55
المبحث السادس : آثار النفقات العامة	57 – 56
المطلب الأول : الآثار على الإنتاج	56
المطلب الثاني : الآثار على الأسعار	56
المطلب الثالث : الآثار على الدخل	56
المطلب الرابع : الآثار على الاستهلاك	57
خلاصة الفصل الثاني	58
الفصل الثالث : الجانب التطبيقي	70-59
تمهيد	60
المبحث الأول : التعريف بالخزينة العمومية	62-61
المطلب الأول : تعريف الخزينة العمومية	61
المطلب الثاني : العمليات الميزانية و اللاميزانية للخزينة	62-61
المبحث الثاني : أدوار الخزينة العمومية و عملائها	67 – 63
المطلب الأول : أدوار الخزينة العمومية	64 – 63
المطلب الثاني : عملاء الخزينة العمومية	67 – 65
المبحث الثالث : تحليل بعض البيانات و الإحصائيات	69 – 68
خلاصة الفصل الثالث	70
الخاتمة	72
قائمة المراجع	

قائمة الجداول
و الأشكال

1- قائمـــة الجـــداول

الرقـم	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	جدول بين معدل التضخم خلال الفترة بين 1990 – 2005	24
02	جدول يوضع قيمة المبالغ الموجهة لتدعيم السلع ذات الاستهلاك الواسع	34
03	جداول عالية توضح المخطط لوزارة التعليم العالي و البحث العلمي من نفقات .	47- 48
04	جدول يبين معدلات التضخم و نفقات النيرو التجهيز بين 2000 – 2005	51
05	جدول يبين معدلات التضخم و حجم نفقات التسيير و التجهيز بين 2000 – 2005 .	68

2 – قائمـة الأشكال

الرقم	عنوان الشكـل	رقم الصفحة
01	منحنى يبين العلاقة بين الأجور و الأسعار في التضخم "نظرية لكلفة الدافعة ".	17
02	شكل يفسر تضخم الطلب .	19

مقـــدمـــة

مقدمــة :

يعد الاقتصاد المحرك الأساسي لقيام أي دولة، و هو معيار يقاس به مدى تقدم و تخلف الدولــة إلا أن معظم الدول و حتى منها المتقدمة قد تتعرض لبعض المشاكل الاقتصادية منها : البطالــة ، الكســاد التضخم ... الخ .

و هذا الأخير قد يؤثر على نفقات الدولة العامة و إيراداتها، غير أن التضخم أخــذ يبــرز كظــاهرة اقتصادية تخضع لمقاييس علمية في نهاية القرن 17، و كان ذلك بعــد اســتعمال النقــود الورقيــة فــي مختلف دول أوروبا، و يعد التضخم الذي واجهه العالم سنوات الحرب العالمية الأولــى و الثانيــة و مــا تلاهما أسوأ حالات التضخم، أما في الجزائر فإن التضخم متدبدب لكنه في السنوات الأخيرة أصبح يتميز بالانخفاض و تختلف أنواع التضخم حسب أسبابه و آثاره، إذ نجد أن دراسة ظاهرة التضخم في مختلف المدارس الاقتصادية أنتجت العديد من النظريــات أهمهــا نظريــة الكلفــة الدافعــة و نظريــة ضــغط الطلب ، و اختلفت طرق حسابه فمنهم من استعمل الأرقــام القياســية و مــنهم مــن اســتعمل طريقــة قياس الفجوات التضخمية و تعددت طرق معالجته بتعدد آثاره و أسبابه، و من أصعب أســبابه للمعالجــة زيادة النفقات العامة خاصة على المجالات غير المنتجة و النفقات العامة هي جانب من جوانب الميزانيــة العامة للدولة و هي مبالغ تصرفها الدولة من أجل إشباع الحاجات العامة و تختلــف تقســيماتها حســب أهدافها و دوريتها ، و النفقات العامة لا تتميز بالثبات فهناك أسباب حقيقية و أخرى ظاهرية لزيادة النفقات العامة في المقابل نجد أسباب أخرى تحد من النفقات العامة أو بمعنى آخر تقلص من حجمها و بما أنهــا جانب من جوانب الميزانية فهي لها أثار على كل قطاعات الاقتصاد فهي تؤثر على الإنتــاج و الأســعار و الدخل و الاستهلاك .

و من هنا نطرح التساؤل الرئيسي: **هل للتضخم تأثير على النفقات العامة ؟ و ماهي هذه التأثيرات ؟**

و للإجابة على هذا التساؤل قمنا بتقسيمه إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية :

- ما هو التضخم ؟
- ما هي أهم أسبابه و أنواعه ؟
- ما هي النفقات العامة ؟
- ما تأثير التضخم على النفقات العامة ؟

و من أسباب اختيارنا لهذا الموضوع:

- أنه يندرج ضمن مجال تخصصنا كما أنه موضوع قلت فيه الدراسات.

– الأوضاع الاقتصادية التي نعيشها في هذه الفترة الأخيرة في بلدنا الحبيب من ارتفــاع فــي الأجــور والأسعار إضافة إلى زيادة معدل التضخم و النفقات العامة.

و كانت أهدافنا من وراء هذه الدراسة ما يلي :

– التعريف بظاهرة التضخم ومختلف جوانبها وآثارها الاقتصادية والاجتماعية.

– التعريف بالنفقات العامة ومختلف أنواعها واهدافها.

– محاولة معرفة تأثير ظاهرة التضخم على النفقات العامة من خلال تحليل مجموعة من الإحصائيات.

– إعطاء بعض التوصيات والاقتراحات التي قد تساهم في التقليل من آثار ظاهرة التضخم وتزيــد مــن فاعلية النفقات العامة.

و تكمن أهمية هذا الموضوع في كون التضخم ظاهرة لم تسلم منها جميع الدول و لذا علينا أن نقــوم بدراسة هذه الظاهرة دراسة معمقة ومعرفة أسبابه للتخفيف من آثاره، كما يعتبر رفع الدولة للنفقات العامة أحد الأسباب المؤدية إلى التضخم، ومعرفة هذا قد يؤدي إلى ترشيد هذه النفقات.

وقد ارتأينا أن نتبع المنهج الوصفي التحليلي في بحثنا هذا من أجل الوصول للأهداف المرجوة:

– وصفي من خلال إعطاء بعض التعاريف للنفقات العامة و التضخم و نضرت المدارس الاقتصادية له

– تحليلي من حيث تحليل المعطيات و الجداول المقترحة في البحث.

ولقد واجهنا عند دراستنا لهذا الموضوع العديد من العوائق و العراقيل:

1– قلة المراجع خاصة في المالية العامة.

2– انعدام الدراسات حول العلاقة بين التضخم و النفقات في مختلف الكتب و المذكرات.

3– مواجهة صعوبات في الحصول على أرقام و إحصائيات و بيانات في الجانــب التطبيقــي بالخزينــة العمومية – ميلة – و لهذا ارتأينا تحويل الدراسة إلى دراسة تحليلية حول الخزينة العمومية للدولة.

و في الأخير للوصول إلى أهداف هذا البحث ارتأينا تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول و هي كالآتي :

الفصل الأول: التضخم و درسنا فيه ماهية التضخم أنواعه، أهم النظريات الاقتصادية المفسرة له، طــرق حسابه، آثاره و طرق معالجته.

الفصل الثاني: النفقات العامة و درسنا فيه ماهية النفقات العامة، معايير تقسيمها، ظاهرة نمــو النفقــات العامة، حدودها و آثار النفقات العامة.

الفصل الثالث : الجانب التطبيقي و درسنا فيــه التعريــف بالخزينــة العموميــة، العمليــات الميزانيــة و اللاميزانية، أدوار و عملاء الخزينة، و تحليل بعض الجداول و البيانات.

الفصل الأول

التضخم

تمهيـــد :

يعتبر التضخم من المواضيع الأكثر دراسة وجدلا بين الاقتصاديين منذ القدم إلا أنه متجـــدد بتجـــدد أسبابه و آثاره ولهذا فهو موضوع صالح للدراسة في أي عصر لأنه يعتبر سبب كل الأزمـــات القديمـــة وحتى الحديثة، ولهذا سوف نقوم بدراسة ماهية التضخم، أنواعه، النظريات المفسرة له، آثـــاره وطـــرق المعالجة.

و قد قسمنا هذا الفصل إلى ما يلي :

المبحث الأول : ماهية التضخم .

المبحث الثاني : أنواع التضخم .

المبحث الثالث : النظريات الاقتصادية الفسرة للتضخم .

المبحث الرابع : طرق قياس التضخم .

المبحث الخامس : آثار التضخم .

المبحث السادس : طرق معالجة التضخم .

المبحث الأول: ماهيـــة التضخـــم:

التضخم من أقدم المشاكل الاقتصادية ظهورا و لكن رغم قدمه لم يتم الاتفاق على تعريف شامل له و لهذا فسوف ندرس في هذا المبحث ماهية التضخم أين سنتناول تاريخه، تعريفه و خصائصه.

المطلب الأول: تاريخ دراسة التضخم:

نظرا لما للتضخم من أثر، سواء كان ذلك على توزيـــع الـــدخل القـــومي، تقـــويم المشـــروعات ميزان المدفوعات أو على الكفاية الإنتاجية و نظرا لما تولده ظاهرة التضخم من آثار اجتماعيـــة بحيـــث يزداد الفساد الإداري و تنتشر الرشوة و تزداد هجرة الكفاءات الفنية للخارج و تزداد الصـــراعات بـــين طبقات المجتمع كل ذلك أدى إلى الاهتمام الكبير بظاهرة التضخم و إلى البحث عن أهم الأسباب المؤديـــة إليها، ففي القرن التاسع عشر كان التركيز على جانب واحد من جوانب التضخم و هو" التضخم النقـــدي " بحيث إذا أزداد عرض النقود بالنسبة إلى الطلب عليها انخفضت قيمتها ، و بعبارة أخرى ارتفع مســـتوى الأسعار و إذا ازداد الطلب على النقود بالنسبة إلى عرضها ارتفعت قيمتها و بعبـــارة أخـــرى انخفـــض مستوى الأسعار ثم كانت تحليلات الاقتصادي " كينز " الذي ركز على العوامل التي تحكم مستوى الدخل القومي النقدي و خاصة ما يتعلق بالميل الاستهلاكي و سعر الفائدة و الكفاءة الحدية لرأس المال و هكـــذا توصل " كينز" إلى أن التضخم هو : زيادة حجم الطلب الكلي على حجم العرض الحقيقي زيادة محسوسة و مستمرة مما يؤدي إلى حدوث سلسلة من الارتفاعات المفاجئة و المستمرة في المستوى العام للأســـعار و بعبارة أخرى تتبلور ماهية التضخم في وجود فائض في الطلب على السلع ، يفـــوق المقـــدرة الحاليـــة للطاقة الإنتاجية و في النصف الثاني للقرن العشرين ظهرت المدرسة السويدية الحديثة ، بحيـــث جعلـــت للتوقعات أهمية خاصة في التحليل النقدي للتضخم فهي ترى أن العلاقة بين الطلب الكلي و العرض الكلي لا تتوقف على خطط الإنفاق القومي من جهة و خطط الإنتاج القومي من جهـــة أخـــرى أو بعبـــارة أدق تتوقف على العلاقة بين خطط الاستثمار و خطط الادخار .[1]

المطلب الثاني: تعريف التضخم:

اعتبر التضخم من أقدم المشاكل الاقتصادية إلا أنه لم يتم أن توحد الاقتصاديون على تعريف واحـــد و شامل للتضخم و ذلك لأنه يستخدم لوصف العديد من العمليات و الحالات المختلفة مثل:

- الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار .
- ارتفاع الدخول النقدية أو عنصر من عناصر الدخل النقدي مثل الأجور و الأرباح.
- ارتفاع التكاليف.

[1] - منتدى المهندس : **بحث حول التضخم** ص 1 /http : //www.coogle.com/vb

- الإفراط في خلق الأرصدة النقدية. [1]

و عرف التضخم على أنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار و لا يقصد به ارتفـــاع سعر سلعة معينة و إنما أسعار السلع عموما بحيث كلما ارتفع المستوى العـــام لأســـعار الســـلع و الخدمات فإن القيمة التي يشتريها الدينار من هده السلع تقل و بالتالي فإن التضخم يؤدي إلـــى تناقص القوة الشرائية.[2]

و عرف البعض التضخم بأنه : " الارتفاع المستمر و الملموس في المستوى العام للأسعار و هذا يعني أنه ليس ارتفاع أسعار بعض السلع و الخدمات في وقت معين مع انخفاض أسعار ســـلع أخـــرى يعتبـــر تضخم كما أن الارتفاع المفاجئ في الأسعار في وقت واحد لا يعد تضخم حيث مـــن الممكـــن أن تعـــود الأسعار إلى وضعها الطبيعي بعد زوال أسبابها.[3]

و عرف البعض الآخر التضخم بأنه الزيادة في معدل الإنفاق و الدخل فزيادة الدخل يتبعها زيادة في الأنفاق فترتفع الأسعار و يحدث التضخم ما دامت كمية السلع ثابتة[4].

سوف نقوم بتقديم عرض مختصر لأهم محاولات التعريف بالتضخم.

- فقد عرفه " ليرنر "على أنه: زيادة الطلب على العرض .
- كما عرفه" بيرو " هو زيادة النقد الجاهز دون زيادة السلع و الخدمات.
- أما " كورتر "فعرفه على أنه الحالة التي تأخذ فيها قيمة النقود بالانخفاض عندما تأخـــذ الأســـعار بالارتفاع
- أما " مارشال "فرأى أن التضخم هو ارتفاع الأسعار.
- أما " كلوز "فقال أن التضخم هو الحركة العامة لارتفاع الأسعار الناشئة عن العنصر النقدي كعامل محرك دافع.
- و تعريف التضخم عند" روبنس " هو ارتفاع غير منتظم للأسعار[5]

و التضخم هو أحد الأمراض الاقتصادية و الاجتماعية التي تبعث في جسم الاقتصـــاد و تتســـبب فـــي حدوث مشاكل و تأثيرات سيئة ، و ينشأ التضخم نتيجة لعدم التوازن بين معدلات الإنتـــاج و الاســـتهلاك و الادخار و الاستثمار كما يحدث نتيجة لضعف الطاقات الإنتاجية في الاقتصاد القومي و يترتب على هذه الإختلالات ارتفاع متواصل في الأسعار فيؤدي إلى ارتفاع الأجور و ائتمان العوامل الإنتاجية و وســـائل

---

[1] –منتدى المهندس، نفس المرجع السابق.

[2] –محمود الوادي وآخرون، **الأساس في علم الاقتصاد**، الطبعة العربية، عمان ، الأردن، ، 2007، ص 299.

[3] – محمود حسين الوادي ، أحمد عارف العساف ، **الاقتصاد الكلي** الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن، 2009 ، ص 180.

[4] خالد أحمد سليمان شبكة، **التضخم و أثره على الدين** دراسة مقارنة ، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2008، ص7.

[5] بالقاسم معمري و رابح بوعافية ،الطاهر منصوري : **فعالية السياسة النقدية لمواجهة التضخم** مذكرة ليسانس تخصص تسيير،غير منشورة ،جامعة المدية 2006\2007 ص 37.

تكاليف الإنتاج ، يليه ارتفاع متواصل في الأسعار تصل فيه العملة النقدية إلى قيمـــة لا تســـتطيع معهـــا مواجهة موجة الغلاء في الأسعار و التكاليف .

المطلب الثالث: خصائص التضخم:

من التعاريف السابقة نستنتج أن للتضخم خصائص نذكر منها :

1– الارتفاع العام في الأسعار: فهو ارتفاع سعر كل السلع و الخدمات في كل من سوق السلع و أســـواق عوامل الإنتاج.

2 – ارتفاع مستمر: فإن الارتفاع الذي سيكون لمدة قصيرة لا يعتبر تضخم بل يجب أن يكـــون ارتفـــاع لمدة زمنية طويلة.

3 – فترة زمنية واحدة: أي الارتفاع في فترات زمنية متقطعة لا يعتبر تضخم.

و من أهم خصائصه أن العملة النقدية تصل إلى قيمة لا تستطيع معها مواجهة موجـــة الغـــلاء فـــي الأسعار و التكاليف.

المطلب الرابع: أسباب التضخم:

تختلف مصادر التضخم من حالة لأخرى و من اقتصاد لأخر و حسب طبيعة كل حالة و طبيعة كـــل اقتصاد و ظروفه و كذلك تختلف من وقت لأخر و بسبب اختلاف وجهات النظر الخاصة بهذه المصـــادر و قد لا يوجد سبب أو مصدر واحد للتضخم ، و إنما قد توجد مصادر و أسباب عديدة له . و هو الأمـــر الذي يفسر اختلاف وجهات النظر التي تحاول تفسير التضخم نتيجة اختلاف أسبابه و مصادره تبعا لكـــل ذلك ، و من أهم هذه الأسباب :

أولا:الزيادة في النفقات العامـــة:

و خاصة في المجالات الإدارية و العقيمة التي لا تنتج في الزمن القصير مما ينجم عنهـــا عجـــز فـــي الميزانية بسبب زيادة هذه النفقات عن الإيرادات العامة فتلجأ الحكومة إلى الاقتراض عن طريـــق طـــرح الأوراق المالية التي تصير بدورها غطاء للعملة الورقية و منها تمويل النفقات العسكرية سواء منها التي تكون قبل الحرب للاستعداد لها أو أثناءها أو بعدها لمعالجة خسائرها فهذه النفقات تقدر سنويا بمليـــارات الدولارات، و هي لا تؤدي إلى أي دور إنتاجي بل العكس فهي تهدم الإنتاج. [1]

ثانيا: زيادة كمية الأوراق النقدية:

[1] - خالد سليمان شبكة : مرجع سبق ذكره، ص 13

التي تصدرها البنوك المركزية عن التغطية المعدنية لها, فالبنك المركزي غير مقيد بإصدار هذه الأوراق وفق نسبة متوازية بينها و بين غطائها فهو يصدر هذه النقود بدون غطاء و من تم تزداد كميتها فيحـــدث التضخم[1]

ثالثا: زيادة الطلب الكلي:

على السلع و الخدمات بحيث لا يتجاوز العرض الكلي لهذه السلع و الخدمات يؤدي إلى ارتفاع ملحوظ في المستوى العام للأسعار و يتوقف معدل ارتفاع هذا الأخير على مدى استجابة الناتج القومي الحقيقي للزيادة التلقائية في الطلب الكلي[2] .

رابعا:ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج:

قد يكون ارتفاع التكاليف ناشئ عن نقص المحاصيل الزراعية التي تدخل في الإنتاج الصناعي أو ارتفاع أسعار المواد الأولية أو ارتفاع تكاليف نقلها أو التأمين عليها...الخ مما يؤدي إلى ارتفاع نفقات استهلاكها و يدفع إلى ارتفاع أسعار المنتجات. [3]

خامسا: تفشي البطالة المقنعة: و سوء توزيع الـــدخل القـــومي بحيـــث تصـــرف رواتـــب و أجـــور و تعويضات لبعض العاملين دون أن ينتج منتوجا سواء كان سلعة أو خدمة بقيمة هذا المال المدفوع لـــه و هذا يعود إلى فساد نظام التعيين و التهيئة و الرقابة و انتشار الرشوة و الفساد و المحسوبية فإذا لم

يكن هناك إنتاج أو جهد أو ابتكار و كان المجتمع على بعض أفراده أو على بعض الدول الأخرى التـــي تغذى فيه و بهذا تقل الخيارات و تصبح النقود مجرد أوراق أو معادن لا قيمة لها [4]

سادسا:ارتفاع أسعار الواردات:

تعتمد بعض الدول اعتمادا كبيرا على الواردات و المواد الأولية و الوسيطة و تدخل هذه الواردات فـــي شكل مواد وسيطة لصنع منتجات نهائية و ارتفاع أسعارها يؤدي إلى زيادة نفقـــات الســـلع و الخـــدمات و يؤدي هذا إلى زيادة أسعارها[5] .

---

[1] - مرجع سبق ذكره ، ص 13 .
[2] – نفس المرجع السابق .
[3] - محمد العربي ساكر ، **محاضرات في الاقتصاد الكلي** ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، ص 195 ، 2006 .
[4] – خالد أحمد سليمان شبكة ، مرجع سبق ذكره ،ص 14.
[5]- محمد العربي ساكر ، مرجع سبق ذكره ، ص 195.

سابعا: ارتفاع تكاليف الأجور:

تشكل تكاليف الأجور أهم سبب لحدوث التضخم فقد تستطيع النقابات العمالية بحكم قوتهـــا التفاوضـــية و قوة ضغطها المنظم أن تقنع المنتجين برفع الأجور و قد تنجح هذه النقابات في تحقيق مطالبها مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج التي يتحملها المنتوج و نظرا الاعتقاد المنتجين لأنهم يستطيعون أن ينقلوا تلـــك الزيادة في الأجور إلى كاهل المستهلك عن طريق رفع الأسعار بحكم قوتها الاحتكارية ، فإن الأجـــور لا تلبث أن تزداد عندما يشعر العمال بعبء زيادة الأسعار فيطالبون بزيادة الأجور مرة أخرى و تبدأ الدورة من جديد و يدخل الاقتصاد في حلقة مفرغة للتضخم بين الأجر و السعر ، و هذا فيما إذا كان الاقتصـــاد في مرحلة التشغيل الكامل أما إذا كان في مرحلة التشغيل الجزئي فقد ترافـــق زيـــادة الأجـــور زيـــادة الإنتاج[1]

[1]– مرجع سبق ذكره ، ص195.

المبحث الثاني: أنواع التضخم:

اختلف علماء الاقتصاد في تحديد أنواع التضخم فمنهم من قسمه إلى تضخم مفرط ،الجامح ،الزاحف العنيف، الأصيل، الظاهر، المكبوث والتضخم الهيكلي و سوف ندرسهم كما يلي:

المطلب الأول: التضخم الزاحف:

و يقصد به حدوث ارتفاع بطيء و مستمر في المستوى العام للأسعار على المدى الطويـــل و هـــذا النوع من التضخم لا يشعر الأفراد بخطورته إلا بعد مرور فترة زمنية رغم وجوده بصورة دائمة و لذلك تظل النقود تؤدي وظائفها الأساسية و تظل مقبولة في عمليات التبادل رغم انخفاض قوتها الشرائية .[1]

المطلب الثاني: التضخم العنيف:

و هو الذي يمكن أن يتوالد من التضخم الزاحف و لكـــن يكـــون أكثـــر عنفـــا و أقـــوى درجـــة فيتواجد عندما تدخل حركة الارتفاع في الأسعار في حلقة من الزيادات الكبيرة و المتتاليـــة فـــإن معـــدل التضخمي بمقدار 5 % سنويا لمدة 4 سنوات متتالية و هي الحدود القصوى لتضخم العنيف حيـــث تفقـــد النقود وظائفها الأساسية خاصة وظيفتها كمخزون للقيم و وحدة لقياسها .[2]

المطلب الثالث: التضخـــم الأصيل:

يتحقق هذا النوع من التضخم حيث لا يقابل الزيادة في الطلب الكلي زيادة في معدلات الإنتاج ممـــا ينعكس أثره في ارتفاع الأسعار .[3]

المطلب الرابع: التضخـــم الجامـــح:

يشير التضخم الجامح إلى حدوث ارتفاع شديد جدا في مستوى العام للأسعار خلال فترة زمنيـــة قصيرة و يحدث هذا النوع من التضخم عادة في أعقاب الحروب أو الأزمات الشديدة حيث تنهار قيمـــة وحدة النقد في الدولة و تفقد ثقة الأفراد فيها و التخلي عن التعامل بها و اللجوء إلى عمليات المقايضة في التبادل و تضطر الدولة عادة في مثل هذا النوع من التضخم إلى إلغاء العملة المتداولة و طـــرح عملـــة جديدة للتعامل تكتسب ثقة الأفراد من خلال موازنة المعروض منها مع مستوى النشاط الاقتصادي و مـــن أشهر أنواعه التضخم الذي اجتاح ألمانيا في أعقاب الحرب العالمية الأولى حيث أضطرت الحكومة ألمانية

---

[1] - إيمان عطية ، **مبادئ الاقتصاد الكلي** ، كلية التجارة ، ص 17

[2] - خالد أحمد سليمان شبكة ، مرجع سبق ذكره ، ص 18 .

[3] - نفس المرجع السابق .

إلى طبع كميات كبيرة من النقود للقيام بعمليات إصلاح الاقتصاد بعد الحرب مما أدى إلى تـــدهور قيمـــة النقود و انفجار الأسعار التي ارتفعت في 1923 بنسبة مليون بالمائة[1] .

المطلب الخامس: التضخـــم الظاهـــر:

هو التضخم الطليق و الصريح يحدث عندما ترتفع الأسعار بصورة مستمرة استجابة لفائض الطلب دون أن يعترض سبيلها أي عائق أي أن الأسعار تتحرك بكل حر ية[2].

المطلب السادس: التضخم المكبوث:

قد يرتفع المستوى العام للأسعار نتيجة الأسباب المؤديـــة للتضـــخم لأن السياســـات الاقتصـــادية الحكومية تقوم للحد من الارتفاع المتزايد للأسعار بالحد من الإنفاق الحكومي بوضع قيود علـــى الإنفـــاق تحول دون اتفاق كلي لارتفاع الأسعار[3]

المطلب السابع: التضخـــم المفـــرط :

و هي حالة ارتفاع معدلات التضخم بمعدلات عالية تترافق معها بسرعة في تداول النقد في الســـوق و قد يؤدي هذا النوع من التضخم إلى انهيار العملة الوطنية كما حصل فـــي كـــل مـــن ألمانيـــا 1923 و هنغاريا 1945 بعد حرب عالمية ثانية[4]

المطلب الثامن: التضخـــم الهيكلـــي:

و هو التضخم الذي يكون سببه و مصدره الهيكل الإنتاجي في الاقتصاد و الذي يعاني من اختلال في هيكله أو تركيبه و بالذات في الدول النامية حيث ترتفع الأهمية النسبية لقطاع أو نشاط معين أو قطاعات ونشاطات محدودة في الإنتاج و هو يعني حدوث التضخم في الاقتصاد و الذي يكون ســـببه و مصـــدره الاختلال الهيكلي في اقتصاد[5] .

---

[1]– ايمان عطية ناصف ، مرجع سبق ذكره ، ص 249 .
[2] – محمد العربي ساكر ، مرجع سبق ذكره ، ص197.
[3] - أحمد عارف العساف ، مرجع سبق ذكره ، ص18.
[4] – نفس المرجع السابق ، ص 19 .
[5] – محمد طاقة : **أساسيات علم الاقتصاد الكلي** ، إثراء للنشر و التوزيع ، الطبعة 2 ، ص 283 .

المبحث الثالث:النظريات الاقتصادية المفسرة للتضخم:

تختلف النظريات المقدمة في تفسيرها لمصدر القوى التضخمية الدافعة لارتفاع الأسـعار المتواصـل فعندما نحاول أن نعالج التضخم من خلال النظرة الكلية فالتضخم لن يقتصر في هذه الحالة على مجـرد الزيادة في الأسعار.

المطلب الأول: التضخم في النظرية الكلاسيكية:

يعتبر المفكرون الاقتصاديون الكلاسيك أول من أشاروا إلى وجود ظاهرة التضـخم الناتجـة عـن الطلب و ذلك عن طريق تحديد الكيفية التي بموجبها صياغة العلاقة بين المستوى العام للأسعار و التقلبات الطارئة على تغيير كمية النقود فلقد جاء واضح عرض نظرية كمية النقود على يد الاقتصـاد الأمريكـي أرفنج فيشر عام 1917 حيث قام بشرح العلاقة بين الكمية الكلية للنقود و الإنفاق الكلـي علـى السـلع والخدمات ، و استخدم في تحليله معادلة تسمى معادلة التبادل ، لإثبات العلاقة الإرتباطية السـببية بـين التغيير في كمية النقود و التغيير في المستوى العام للأسعار و هذا وفقا للعلاقة التي صاغها فيشر علـى **الشكل (1)**

$P\,T = M\,V$.....(1) حيث تمثل :

M : كمية النقود المعروضة في لحظة زمنية معينة .

T : حجم المبادلات من السلع و الخدمات في نفس اللحظة الزمنية .

P : المستوى العام للأسعار .

V : سرعة دوران النقود .

تقرر المعادلة (1) أن كمية النقود المعروضة مضروبة في سرعة دورانها يجب أن تعادل الدخل الوطني النقدي و يجب أن تعادل الإنفاق الوطني و عليه فالمعادلة ليست أكثر من متطابقة رياضية كمـا أنهـا لا تقرر أية علاقة بين متغيرين من متغيراتها.

و لتحويل معادلة التبادل إلى نظرية تفسر كيفية تحديد الدخل الوطني يتطلب هذا التحويل فهم العوامل التي تحدد سرعة دوران النقود حيث اعتقد فيشر أن سرعة دوران النقود تحـدد عـن طريـق العوامـل المؤسسة في الاقتصاد و التي تؤثر على الطريقة التي ينجز بها الأفراد معاملاتهم [1].

[1] - لكحل عمار: **التضخم المالي و الأساليب المحاسبية لمعالجة التضخم و أثره على القوائم المالية**. شهادة ليسانس، جامعة الجزائر ، 2004 – 2005 . ، ص 32 .

و لقد رأى فيشر أن العوامل المؤسسية في أي اقتصاد و التي تؤثر على سرعة دوران النقود ثانيـــة تقريبا في الأجل القصير و نظرية كمية النقود تقرر أن الدخل الوطني النقدي يتحدد فقط بالمتغيرات فـــي كمية النقود فعند مضاعفة كمية النقود M يتضاعف MV و يتضاعف بالتالي الدخل الوطني النقدي و قـــد وصل فيشر إلى نتيجة مفادها " أن زيادة كمية النقود و نسبة معينة تؤذي إلى زيادة الدخل الوطني النقدي بنفس النسبة " و هذا دائما بافتراض أن ثبات سرعة دوران النقود و حجم الناتج الوطني غيـــر أن أزمـــة 1929 اثبتت عدم صحة التحليل الكلاسيكي لظاهرة التضخم فخلال هذه الأزمة لم تؤذي الزيادة في كمية النقود إلى ارتفاع مستوى الأسعار و نلمس ذلك من خلال فشل السياسة الأمريكية آنذاك بتشجيع الإفـــراد على الافتراض بواسطة زيادة احتياطات البنوك التجارية التي لم تمتص الفائض في كمية النقـــود الـــذي استقر في أيدي الأفراد و لم يتوجه إلى الإنفاق بسبب توقع انخفاض الأسعار و هكذا أبرزت أزمة 1929 – 1933 عجز التحليل الاقتصادي الكلاسيكي في تفسير الظاهرة و أبرزت أن النقود تطلب لذاتها كأصل كامل السيولة ، و هذا ما لم تعتمده النظرية الكلاسيكية مما أفشلها في توجيه السياسة النقدية أبان الكســـاد الكبير ، و كان هذا ما فتح الطريق أمام رواد النظريات الحديثة للإدلاء برأيهم في تفسير الظاهرة [1].

المطلب الثاني: التضخم في النظرية النقدية:

تقتضي هذه النظرية أن الزيادة في كمية النقد المتداول و الملقى في السوق هي سبب ظهور البوادر التضخمية ، بمعنى أنه كلما ألقيت في السوق كميات في النقود المتداولة ، كلما ارتفعت الأسعار التي تـــتم عن حصول ظاهرة تضخمية في المجتمع ، مع شرط بقاء الأشياء الأخرى في حالة تعادل ، كما تفترض هذه النظرية حالة التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج كما تفترض أيضا أن هناك ثلاث عوامل رئيسية تـــؤثر في الأسعار و هي :

- كميـــة النقـــد (M) .
- سرعـــة التداول النقدي (V).
- كميـــة المبادلة (Q).

أي أن كمية النقد و تغيراتها هي العامل الفعال و الرئيسي في تغيرات الأسعار و ســـرعة التـــداول و كمية المبادلات ثابتين ، و لقد استعان الاقتصاديين الكلاسيك في شرحهم لهاته النظريـــة بمعادلـــة المبادلة (فيشر) و معادلة كمبرج : M : كميـــة النقد .

V : سرعـــة دوران النقود.

P: المستوى العام للأسعار.

[1] - نفس المرجع السابق ، ص 33.

Q : كميـــة المبادلات .

M.V = P ….(1) . **P= M .V / Q … (2)**

إن هذه المعادلة (فيشر) تبين وجود علاقة طردية بين كمية النقود و الأسعار أما في معادلة كمبرج و الموضحة كما يلي : K = 1 / V … (2)

K التفصيل النقدي

V سرعة دوران النقد

العلاقة هما بين التفصيل النقدي (M) و سرعة دوران النقود (V) عكسية و بتعويض المعادلة (2) فـــي المعادلة (1) نجد (3) … M/ K= P . Q .

و بتعويض حجم المعادلة (Q) بالدخل (Y) فنجد معادلة كمبرج "

M / K = P.Y…. (4)

M = P. Y.K …. (5)

و من هذه المعادلة يتبين لنا وجود علاقة طردية بين كمية النقود (M) و المســتوى العــام للأســعار (P) ⟵ (5)….P = M.1/ K .Y .

أي أنه كلما أنفعت كمية النقد (M) تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار الـــذي ســيؤدي إلـــى ظاهرة التضخم .

غير أن العلاقة بين كمية النقد و المستوى العام للأسعار التي ضمنتها هذه النظرية ليست بالبســـاطة التي نتصورها ، فقد ترتفع لأسباب لا علاقة لزيادة كمية النقد فيها [1].

المطلب الثالث : النظرية الحديثة و المعاصرة في التضخم :

أعيدت النظرية الكمية إلى الوجود لكن في صورة مستحدثة و ذلك بفضل مدرسة شيكاغو التـــي كانت بزعامة " ميلتون فريدمان " و لا يرجع انتشار هذه النظرية على الاقتصاد فيردمان فقط بل المنـــاخ الاقتصادي الذي عرفته الاقتصاديات الرأسمالية في السبعينات آنذاك و التي صـــاحبها انتشـــار التضـــخم الركودي .

[1] - بلقاسم معمري و رابح بوعافية و الطاهر منصوري ، مرجع سبق ذكره ، ص10 ،11.

و التضخم وفق هذه النظرية هو ظاهرة نقدية بحتة أو التي مفادها أن سرعة كمية النقود أكبر مـــن نمو الانتفاخ أو نظرية فريدمان تقوم على ركيزتين هما :

- المؤشر في المستوى العام للأسعار بمعنى تطور لتغيير في النسبة بين كمية النقود و بين الناتج .
- التغيير الذي يطرأ على سرعة دوران النقود أو التفضيل النقدي كمعبر عن الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها من دخولهم النقدية .
- إن التغيير الذي يطرأ على سرعة دورانها في نفس الاتجاه يحدث تغيرا في كل من الناتج الوطني و الذي يصاحبه تغير في الأسعار بنسب متفاوتة و من هنا يتضح النقود أو التفضـــيل النقـــدي كمعبر عن الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها من دخولهم النقدية .
- إن التغير في كمية النقود و الذي يدعمه التغيير في سرعة دور أنها في نفس الاتجاه.

يحدث تغيرا في كل من الناتج الوطني و الذي يصاحبه تغير في الأسعار بنسب متفاوتة أو مـــن هنـــا يتضح أن مصدر الارتفاع التضخمي يرجع إلى زيادة الرصيد النقدي في المجتمع عن الحجم الأمثل الذي يحقق الاستمرار في المستوى العام للأسعار .

1 – تحليل المدرسة النقدية للتضخم : و بناءا على هذا التحليل يتلخص المضـــمون الفكـــري للمدرســـة النقدية في أن التضخم هو ظاهرة نقدية بحتـــة سببها عوامل نقدية صرفة و أثرها المباشر للارتفاعـــات التضخمية للأسعار أو تقتضي معالجتها التأثير على العوامل النقدية بالحد من التوسع في الأصدار النقدي و تقليل الحجم المتداول من النقد في الأسواق ، و من ثم إيقاف العوامل النقدية الحافزة للطلب الكلي على الارتفاع

2 – تحليل المدرسة العينية للتضخم : على عكس من المدرسة النقدية فإن المدرسة العينية تـــذهب فـــي تفسيرها للتضخم مذهبا هيكليا ، على اعتبار أن التضخم ظاهرة هيكلية اقتصادية و ليست ظاهرة نقدية .

و ترى المدرسة العينية أن التضخم يستند إلى عوامل هيكلية تتعلق بالبنيان الإنتاجي و الاقتصادي القومي بمعنى الارتفاع التضخمي للأسعار و الذي يفسر بفائض الطلب الكلي النقدي عن فائض العـــرض الكلـــي السلعي عند تحقيق مرحلة التشغيل الكامل للمواد في الاقتصاديات المتقدمة ، أما في الاقتصاديات السائرة في طريق النمو أو المتخلفة فتفسر تلك الارتفاعات بفائض الطلب الكلي النقدي عن فائض العرض الكلي السلعي عند تحقق حالة جهود ، و عدم مرونة هياكل الإنتاج في الاقتصاديات الآخذة بالنمو .

و يمكن معالجة ذلك عن طريق إحداث تغيرات في الهياكل و القطاعات الاقتصـــادية و الاجتماعيـــة و ليس إلى تغيرات نقدية [1].

[1] - بلقاسم معمري و رابح بوعافية و الطاهر منصوري ، مرجع سبق ذكره ،ص 14.

المطلب الرابع : نظريـــة الكلفـــــة الدافعـــــة :

تركـــز هـــذه النظريـــة تحليل جانب العرض أكثر من جانب الطلب فـــي تفســـير التضـــخم و خاصة في البلدان الصناعية المتقدمة وهذه النظرية لم تهمل التأثيرات الناجمة عن الإنفاق " الطلب " إلى أنها ركزت بدرجة أساسية على جانب العرض في تفسير التضخم من خلال تأثير نقابات العمـــال كقـــوة احتكارية في تحديد الأرباح ، لهذا فإن مصدر التضخم بحسب هذه النظرية ناشئ من جانب " التكـــاليف " و تؤكد بأن دافع زيادة الأرباح كجزء من التكاليف يكن ضعيفا بالقياس إلى دافع الأجور و التي تشـــكل أهمية كبيرة من إجمالي التكاليف و إن زيادة الأجور سيترتب عليها من جانب المنتجين زيادة في التكاليف ، و هذه الأخيرة تنعكس بصورة الزيادة في الأسعار و تدفع مجددا للمطالبة بزيادة الأجور من قبل نقابات العمال و عند استجابة المنتجين لهذه المطالبة سوف ترتفع التكاليف مجددا و ترتفع تبعا لـــذلك الأســـعار و تكاليف المعيشة و هكذا تنتشر هذه الحلقات المتواصلة في زيادة الأسعار بحيث يكون التضخم حلزوني و يمكن توضيح ذلك بالشكل التالي[1]

الشكل رقم (01) : منحنى يبين العلاقة بين الأجور و الأسعار في التضخم " نظريـــة الكلفـــة الدافعة

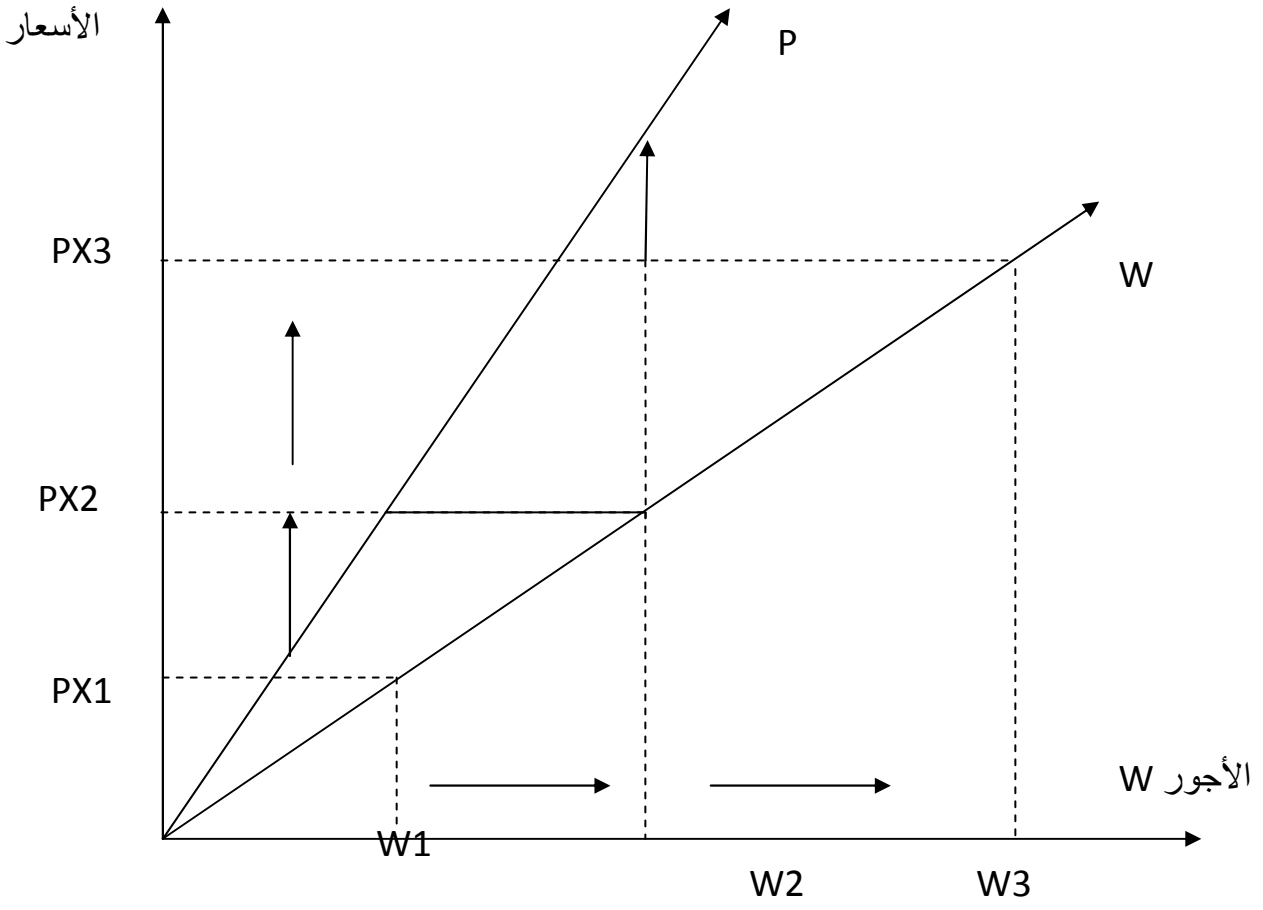

المصدر : محاضرات الأستاذ كواهي الربيع، جامعة جيجل ، 2002 – 2003.

[1]- محاضرات الأستاذ ، كواهي الربيع ، جامعة جيجل ، 2002 – 2003

لنفترض أن مستوى الأجور عند (W1) و مستوى الأسعار عند (P1) و بـــافتراض أن المنتجـــين قرروا زيادة أسعار منتجاتهم بسبب انخفاض إنتاجية العمل مثلا إلى (P2) و لما كانت الأجـــور النقديـــة للعمال ثابتة فإن أجورهم الحقيقية سوف تنخفض بسبب زيادة الأسعار مما يدفع نقابات العمال إلى المطالبة بزيادة الأجور النقدية و لنفترض أن المنتجين استجابوا لزيادة الأجور إلى (W2) فإن ذلك يعني زيـــادة تكاليف الإنتاج مما يدفع بالمنتجين إلى زيادة أسعار منتجاتهم إلى (p3) و هكذا تستمر الزيادات في أسعار المنتجات و الأجور بحيث أن منحنى الأجور لا يلتقي مع منحنى الأسعار كما هو مبين في الشكل السابق و بالتالي فإن نظرية الكلفة الدافعة تبين أن زيادة الطلب في أحد القطاعات الاقتصادية سوف يكون بدايـــة ظهور التضخم من خلال الأجور و الأسعار في هذا القطاع و سرعان ما تنتقل هذه الزيادات إلـــى بقيـــة القطاعات الاقتصادية الأخرى ليعم التضخم فعلى سبيل المثال ارتفاع أسعار الحديد و الصـــلب بســـبب ارتفاع أجور العمال في صناعته سوف يؤدي إلى زيادة أسعار منتجات هذه الصناعة " سيارات ماكنـــات آلات ... و غيرها و سوف يترتب على ذلك ارتفاع تكاليف النقل و من ثم ارتفاع أسعار السلع الصناعية و الزراعية فترتفع أسعار المواد الاستهلاكية و المواد الخام و بالتالي زيادة ، تكاليف المعيشة و تـــدهور الأجور الحقيقية و مما يقتضي زيادة هذه الأجور عن طريق زيادة الأجور النقدية مثلا و هكـــذا ينتشـــر و يعم التضخم كافة قطاعات الاقتصاد الوطني [1].

المطلـــب الخامـــس : التضخـــم فـــي نظريـــة ضغـــط الطلب :

لا يختلف في تفسير هذه النظرية للتضخم كثيرا عن تفسير النظرية الكينزية ، فحسب هذه النظرية فإن التضخم ينشأ نتيجة لزيادة الدخول النقدية للأفراد دون أن يصاحب هذه الزيادة ارتفاع في مستوى الإنتاج للأفراد الذين يحصلون على تلك الدخول ، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار نظرا للحجم المحدود لمـــا هـــو معروض من السلع و الخدمات (حالة الجهاز الإنتاجي غير مرن) .

و يمكن التعبير عن هذه الحالة بشكل آخر ، فنقول أن التضخم نشأ بسبب زيادة الطلب الكلي مع ثبات العرض الكلي ، فالسبب إذن راجع إلى الإفراط في الطلب على السلع و الخدمات ، دون قدرة الإنتاج على تلبيته و ما يرافق التضخم في هذه الحالة هو النمو في الناتج الداخلي الخام .

و يمكن أن نوضح ذلك بالدورة التالية : [2]

[1] - نفس المرجع السابق .

[2] - محمود حسين الوادي و أحمد عارف العساف ،مرجع سبق ذكره ، ص 180 .

الشكل رقم (02) : يفسر تضخم الطلب :

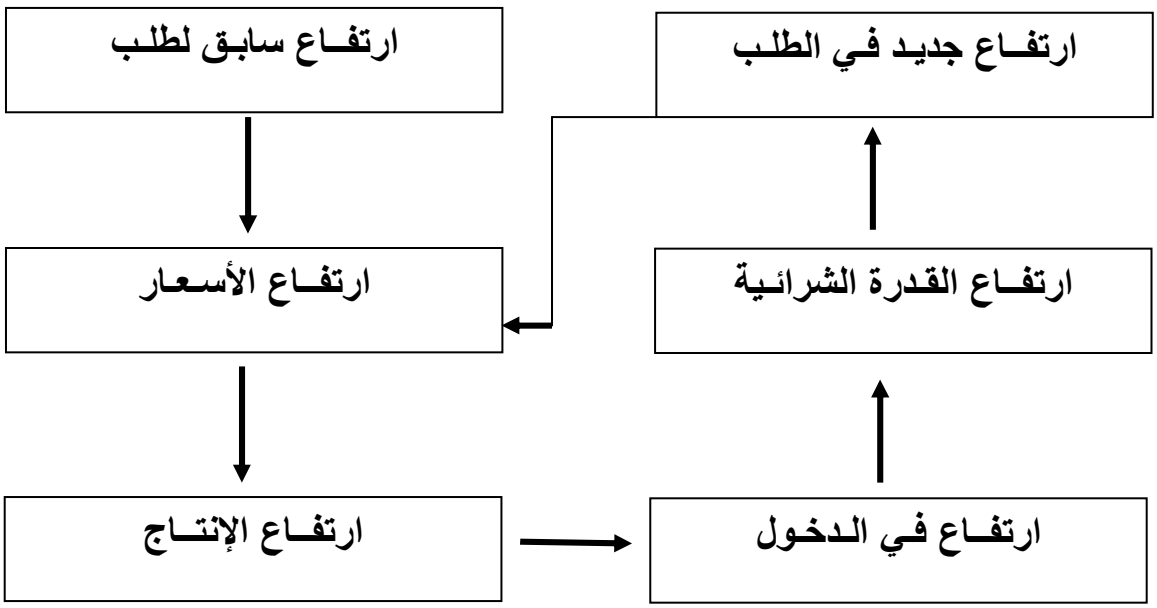

المصدر : محمود حسين الوادي و أحمد عارف العساف، الاقتصاد الكلي، الطبعـة الأولـى ، عمـان ، الأردن، 2009 ، ص 180.

المبحـــث الرابـــع: طرق قيـــاس التضخـــم:

بمـــا أن التضخم يعبر عن حركة صعودية للأسعار فإن من الضروري التطرق إلى كيفية قياس التغير في الأسعار مع توضيح مؤشرات و طرق قياس المؤشرات التضخمية و لذا فإن التعـــرف علـــى الأرقام القياسية للأسعار .

المطلب الأول: الأرقام القياسية للأسعار:

تعرف الأرقام القياسية للأسعار على أنها عبارة عن متوسطات نسبية و زمنية لل و تعد لمختلف أنواع السلع أو مجموعها معبرا عنها بوحدات نقدية لقياس الوحدة الشرائيـــة للأفراد و المشروعات و مختلف القطاعات و منه يمكن استخلاص ما يلي :

- الأرقام القياسية هي أرقام نسبية و نقصد بها مقارنة مدى تطور الأسعار بالنسبة لنسبة معينة تدعى سنة الأساس و التي يقاس التغير نسبة لها و تتميز عادة بالاستقرار بالنســـبة المطلوبـــة معرفـــة تغيرات الأسعار فيها و التي تدعى سنة المقارنة.
- الأرقام القياسية هي أرقام زمنية حيث توضح تطورات الأسعار خلال فترة زمنية معينة ومنه يمكن اعتبار الزمن متغير أساسي.

و يستخدم الإحصائيين عدة صيغ للأرقام القياسية وأهمها :

أ – الرقم القياسي لأسعار الجملة.

ب – الرقم القياسي لأسعار التجزئة.

ت – الرقم القياسي لنفقات المعيشـــة.

فقد أثبت التجارب أن هذه الأرقام القياسية تتحرك جنبا لجنب أي متوازنة بصفة خاصـــة فـــي الفتـــرات التضخمية و لكن يوجد اختلاف بين اقتصاديين حول أفضل نوع للأرقام القياسية الواجب استعمالها فـــي قياس تغيير القوة الشرائية للنقد فمنهم من يفضل استخدام الرقم القياسي للأسعار التجزئـــــةيوصفه أنـــه يعكس القوة الشرائية أما البعض الآخر يفضل استخدام الرقم القياسي لأسعار الجملة لتعبيره عن مســـتوى معيشة الأفراد إلا أننا نجد شبه إجماع على اعتبار الرقم القياسي لنفقات المعيشة أهم مقياس في الفتـــرات التضخمية[1] .

[1] _بلقاسم معمري و رابح بوعافية والطاهر منصوري، نفس المرجع السابق، ص 43 .

و من أهم صيغ الأرقام القياسية ما يلي:

1 – صيغـــة لاسبير laspyer:

حيث أن الوزن هنا هو الكميات في سنة الأساسي مقارنة بأسعار سنة الأساس حيث :

L = الرقم القياسي laspyer

$$L = \frac{\sum_{L=1}^{N} P_1 \times Q_0}{\sum_{L=1}^{N} P_0 \times Q_0}$$

P_1 = سعر السلعة سنة المقارنة.

P_O = سعر السلعة سنة الأساس .

Q_1 = كمية السلعة لسنة .

2 – صيغة باش " **PEACHE**" حيث

$$P = \frac{\sum_{i=1}^{N} P_1 \times Q_1}{\sum_{u=1}^{N} P_0 \times Q_1} \times 100$$

Q_1 = كمية السلعة لسنة المقارنة.

Q_O = كمية السلعة لسنة الأساس.

P_1 = سعر السلعة لسنة المقارنة.

P_O = سعر السلعة لسنة الأساس.

3 – صيغة فيشر " **Ficher** " و هو المتوسط الهندسي لصيغة باش و لاسبير .

$$F = \sqrt{P.L}$$

Ficher : F

Péache :P

Laspyre : L [1]

[1] – نفس المرجع السابق ، ص ، 44 – 45 .

المطلب الثانـــي : قياس الفجـــوات التضخميـــة :

إن التضخم بالطلب في الفكر الكينزي هو عبـــارة عـــن عـــدم التـــوازن بـــين الطلـــب و العـــرض عندما يكون فائض الطلب على الســـلع يفـــوق المقـــدرة الحاليـــة للطاقـــة الإنتاجيـــة و يطلـــق علـــى هذا الفائض الفجوة التضخمية إن تباين النظريات المفسرة لظهور الفجوة التضخمية جعل هنـــاك معـــايير مختلفة تقترح لحاسبها بالاعتماد على المعالم الأساسية لكل مدرسة أو معيار فكري فـــي تحديـــد الفجـــوة التضخمية .

أولا: معيـــار فائض الطلـــــب : حسب النظريـــة الكينزيـــة في الطلب الفعال إذا لم يصاحب الزيادة فيه زيادة مماثلة في حجم الإنتاج و يظهر لنا فائض الطلب الذي يتسبب فـــي ارتفـــاع المســـتوى العـــام للأسعار و يعطى بالعلاقة التالية :

$$DX = (Cp + Cg + I)Y_t$$

حيث: DX: إجمالي فائض الطلب .

CP : الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية .

Cg : الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية .

Yt : إجمالي الناتج المحلي الحقيقـــي .

ثانيا: معيـــار الاستقـــرار النقـــدي : يستند هذا المعيار على أسس النظرية النيوكلاسيكية التي تأخـــذ بعين الاعتبار إمكانية تغير كل من الدخل و الناتج الوطني بالإضافة إلى تغير الطلب على النقود و لسرعة دورانها و ذلك كما يلي:

$$\frac{Dy}{y} = \frac{DM}{M} \Rightarrow \frac{DY}{Y} - \frac{DM}{M} = B$$ مع B = 0 حيث:

$\frac{DY}{Y}$:معدل التغيير في إجمالي الناتج الوطني .

$\frac{DM}{M}$: معدل التغيير في كمية النقود

عندما يكون معامل الاستقرار النقدي B يساوي الصفر يكون التغير في كميـــة النقود يساوي التغير فـــي إجمالي الناتج الوطني[1].

[1] _ لكحل عمار ، نفس المرجع السابق ، ص15 .

ثالثا:معيار الإفراط النقدي : يستند إلى النظرية النقديـــة المعاصرة بقيادة " ميلتون فريدمان الذي يعتبر أن استقرار المستوى العام للأسعار في المدى الطويل لا يتحقق إلا في تحديد الحجم الأمثل لكمية النقـــود من طرف السلطات النقدية هذا الحجم هو الذي يتعين أن يلغي معدل تغيره في كل فترة زمنية الأثر الذي يمارسه معدل تغير الناتج الوطني و معدل تغير الطلب على النقود أو سرعة دورانها محافظـــا علـــى مستوى الأسعار السائد في فترة الأساس فإذا كانت هناك زيادة في الطلب على النقود مع انخفاض سرعة دوارنها فيجب أن يزيد نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود بالقدر الذي يلغي أثر انخفاض درجة دوران النقود على مستويات الأسعار و الارتفاع في نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود من حجمها الأمثـــل الدي يؤدي إلى إفراط نقدي و يبعث بالأسعار نحو الارتفاع و منه ظهور الفجوة التضـــخمية ، و هـــذا المعيار الأكثر استعمالا بحيث أن صندوق النقد الدولي يتبنى هذا المعيار .[1]

[1] - نفس المرجع السابق، ص 16 .

و الجدول التالي يبين معدلات التضخم خلال الفترة ما بين 1990 و 2005 :

جدول رقم (01) : يبين معدلات التضخم خلال الفترة (1990 – 2005)

السنوات	معدل التضخم 100 %
1990	%17.87
1991	%25.89
1992	%31.67
1993	%20.24
1994	%29.05
1995	%29.08
1996	%18.7
1997	%5.7
1998	%5
1999	%2.6
2000	%0.34
2001	%4.2
2002	%1.4
2003	%4
2004	%2
2005	%2.2

المصدر : صليحة سرحوني ونجية تومي، مذكرة السياسات النقدية لمعالجة التضـــخم، ليســـانس فـــي العلوم الاقتصادية تخصص مالية ، المركز الجامعي حي فارس المدية، 2007–2008، ص 48.

المبحث الخامس : آثـــار التضخم:

إن من أهم الآثار المترتبة على التضخم و التـــي يمكـــن تقســـيمها إلـــى عـــدة أقســـام تتعلـــق بآثار التضخم على توزيع الدخل القومي و الثروة بين أفراد المجتمع و قســـم يتعلـــق بنشـــاط اقتصـــادي و توازنه.

المطلب الأول: إعـــادة توزيـــع الدخـــل :

إن من أهم آثار التضخم أنه يؤدي إلى توزيع الدخل و الثروة بين أفـــراد المجتمـــع بطريقـــة عشوائية حيث ترتفع الأسعار بمعدلات و بسرعة أعلى من استجابة دخول بعض الطبقات في المجتمـــع ، فعند ارتفاع مستويات الأسعار فإنه سيحدث انخفاض في القوة الشرائية لهؤلاء الأفراد اللذين لم تتغير دخولهم النقدية أو اللذين ارتفعت دخولهم النقدية بنسبة أقل من نسبة ارتفاع مســـتويات الأســـعار مـــثلا الأفراد المتقاعدين أو ذوي الدخل المحدود .

لذلك يرى اقتصاديون أن التضخم يؤدي إلى توزيع الدخل الحقيقي من الأفراد اللذين ارتفعت مستويات دخولهم النقدية بمعدلات أكبر أي إعادة التوزيع يمكن أن تكون لصالح الفئة الأخيرة التي تضم العمـــال الفنيين النادرين رجال الصناعة و المتعاملين في السوق العقارات و الأوراق المالية و بالطبع فإن حجـــم المشكلة و مدى ضخامتها و أهميتها يتوقف على حجم الدخل الحقيقي الذي أعيد توزيعه و على حجم كل من الفئة الخاسرة و الرابحة و نوعية أفرادها فلو أدى التضخم إلى إعادة التوزيع من طبقة الأغنياء إلـــى طبقة الفقراء لما كان هناك داع كبير للقلق إلا أن ما يحدث عادة هو العكس و الافتراض الســـائد هـــو أن نسبة خسارة الطبقة الفقيرة تكون عالية.[1]

المطلب الثانـــي : آثار التضخم على النشاط الاقتصادي :

يكون التضـــخم عـــادة مصـــحوبا بانتعـــاش الأحـــوال الاقتصـــادية و ارتفـــاع مســـتوى التشـــغيل و الإنتاج نتيجة لارتفاع الأربـــاح الناتجـــة عـــن ارتفـــاع الأســـعار الأمـــر الـــذي يـــدفع المنتجـــين و أصحاب الأعمال لمضاعفة جهودهم لتحقيـــق المزيـــد مـــن الأربـــاح عـــن طريـــق زيـــادة حجـــم الإنتاج و يمكننا تلخيص الآثار التضخم على النشاط الاقتصادي في :

* ضعف القوة الشرائية للنقود مما يقلل من رغبة الأفراد في الادخار

* التضخم يؤدي إلى دفع رؤوس الأموال للهجرة إلى الخارج لتحويلها إلى عملات أجنبية حماية لها

*ظهور المضاربات في السوق السوداء

---

[1] محمد طاقة ، **أساسيات علم الاقتصاد (الجزئي و الكلي)** ، الطبعة الثانية ، دار الثراء لنشر والتوزيع، ص 303-304 .

* تنخفض جودة بعض السلع بسبب سهولة تسويق السلع الرديئة في ظل ارتفاع الأسعار

* يشجع التضخم على الاستهلاك حيث تفقد العملة قيمتها و يفقد المستهلك ثقته بها فلا يحتفظ بهـا بـل يفضل استبدالها بسلع

* يزداد العرض من السلع الكمالية على حساب السلع الضرورية لأن الطبقات الغنية هي القـادرة علـى الاستهلاك أكثر من أصحاب الدخول القليلة مما يؤدي إلى توجيه الموارد الإنتاجية لإنتاج السلع الكماليـة على حساب الضرورية [1]

المطلب الثالث: الأثـر علـى توزيـع الثـروة :

إن التغير فـي ملكيـة الثـروة يـرتبط ارتباطـا وثيقـا بـالتغيرات فـي الـدخول الحقيقـة فملاك الثروات إذا ما انخفضت دخولهم الحقيقية خـلال عمليـة التضـخم سـيلجئون إلـى التصـرف في ثروتهم بالبيع و ذلك بغية المحافظة على مستوى معين من الاستهلاك اعتادوا عليه .

فأصحاب الأراضي و العقارات ما يشجعهم على البيع هو ارتفاع القيمة النقدية لهـذه الأصـول بمعدلات الارتفاع العام في الأسعار و هذا ما يعرف بإعادة توزيع الثروات على المجتمع و حتى عمليات القروض تتأثر بالتضخم فإذا ما اقترض شخصا " أ " مبلغ " س1 " من شخص "ب" على أن يسدده بعد 5 سنوات و حدث و أن ارتفعت الأسعار فالشخص المدين مطالب برد المبلغ النقدي " س1 " رغم أن القـوة الشرائية للمبلغ المقترض قد انخفضت إلى النصف مثلا فهو يسدد نصف القوة الشرائية فقط حين حلـول أجل الوفاء

و بذلك فإن ارتفاع الأسعار باستمرار ينتج عنه انخفاض القوة الشرائية للنقود يتسبب في إلحاق الأضرار المالية بالدائنين و استفادة المدنيين خاصة عندما تكون آجال الديون طويلة و خشية ذلك يطالب المـدنيين باحتساب أسعار فائدة عالية قد تعوض الدائنين عما قد يلحق بهم من أخطار مالية فهـذا يوطـد العلاقـة الطردية بين أسعار الفائدة و معدلات التضخم غير أن الارتفاع الحاد في أسعار الفائدة له أضرار بليغـة على الاقتصاد قد تجره إلى الانكماش و الركود [2].

[1] - ضرار العتيبي و آخرون ، **الأساس في علم الاقتصاد** ، الطبعة الألى ، دار النشر و التوزيع ، 2009 ، ص 301 .
[2] - بلعزوز بن علي ، **محاضرات في النظريات و السياسات النقدية** ، الطبعة الثالثة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2008 ص ص 154 -155 .

المطلب الرابـــع : الأثـــر على الإنتـــاج و ميـــزان المدفوعـــات :

يؤثر التضخم سلبيا على احتياطي الدولة مـــن العمـــلات الأجنبيـــة مـــن خـــلال أثـــره الســـلبي على صادرات و واردات الدولة ففي أوقات التضخم تصبح الأسعار المحلية أغلى نسبيا من الأسعار فـــي الدول الأخرى حيث تصبح صادرات الدولة أغلى نسبيا من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفـــاض الطلب الخارجي عليها و بالتالي تنخفض حصيلة الصادرات من العملات الأجنبية (في حالات معينـــة) و من ناحية أخرى تصبح السلع المحلية أغلى نسبيا بالمقارنة بالدول الأخرى مما يشـــجع علـــى زيـــادة الإسترداد و استنزاف قدر كبير من العملة الأجنبية و يترتب على ما سبق تزايد في ميزان مدفوعات الدولة و استنزاف احتياطي الدولة من العملات الأجنبية [1]

[1] - إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره ، ص ، 260 .

المبحث السادس: طــرق معالجـــة التضخـــم :

من أجل معالجة التضخم تستخدم الدولة عادة السياسات الكلية التي تؤثر على الاقتصاد بشكل عام سواء أكانت المالية أو النقدية حيث تقوم بمجموعة من الإجراءات التي تساهم في الحد من ظاهرة التضخم و التي تنحصر فيما يلي :

المطلب الأول: أدوات السياســـة النقديـــة :

تعد أدوات السياسية النقدية مــن المعــدلات و الكميـــات التـــي تقـــع تحـــت الـــتحكم المباشـــر لسلطة النقدية و تشمل أدوات السياسية النقدية نوعين من الوسائل مباشرة و تستهدف أنواعا محددة مـــن الائتمان موجهة لقطاعـــات معينـــة أو لأغـــراض محـــددة مـــن الإنفـــاق و غيـــر مباشـــرة تســـتهدف الحكم الكلي للائتمان المتاح دون محاولة التأثير على تخصيصه بين مختلف استعلامات

أولا: الأدوات المباشـــرة للسياســـة النقديـــة :

تستهدف هذه الأدوات بغرض التأثير على حجم الائتمان و تعمل على الحد من حريـــة ممارســـة المؤسسات المالية لبعض الأنشطة كما و نوعا و أهمها:

1- تأطيـــر الائتمـــان: يقوم البنـــك المركـــزي بتثبيـــت هـــامش للقـــروض الموجهـــة لشـــراء السندات حيث من بين الأشكال التي يتخذها أسلوب التأطير الائتمان تحديد الهامش المطلوب و تستخدم من أجل منع استخدام التسهيلات الائتمانية من أجل المضاربة في السندات كمـــا يســـتخدم هـــذا الأسلوب لتقنين القروض الموجه للاستهلاك حتى ينسق مع الظروف الاقتصادية من رواج و انكماش لابد مـــــن الملاحظـــــة أن اســـــتعمال هـــــذه الأداة أن يقـــــود إلـــــى تشـــــوهات قطاعيـــــة و هذا ما دفع الاستغناء عنها في الكثير من الدول المتقدمة و النامية على السواء

2- النسبة الدنيا للسيولة : يمكن دور هذه الأداة في إجبار البنك المركزي البنوك التجارية علـــى أنهم يحتفظون بنسبة دنيا يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونـــات الخصـــوم و هذا من أجل تفادي السلطات النقدية لخطر الإفراط في الإقراض من قبل البنوك التجارية بسبب ما لديها من أصول مرتفعة من السيولة و يمكن الحد من القدرة على إقراض القطاع الاقتصادي عـــن طريـــق تجميد بعض هذه الأصول في محافظ على البنوك التجارية[1].

[1] _ بلقاسم معمري و رابح بو عافية و الطاهر منصوري : مرجع سبق ذكره ، ص ، 66 .

3 – التنظيـــم الانتقائـــي للقـــروض أو الإجراءات الانتقائية :

الهدف من هذه السياسة تسهيل الحصول على أنواع خاصة مـــن القـــروض أو مراقبـــة توزيعهـــا أحيانا أخرى فعادة ما نأخذ هذه القروض شكل سوف تخصصها لأهداف معينة و بالتـــالي يجـــب علـــى المقرضين أن تكون لهم مشاركة بنسبة من أموالهم الخاصة في التمويل إن الهدف الأساســـي مـــن وراء السقوف هو التأثير على اتجاه القروض إلى المجالات المراد تحفيزها و تشخيصـــها و التـــي تتماشـــى و الأهداف الاقتصادية للدولة.

4– قيـــام البنك المركـــزي ببعض العمـــلات المصرفيـــة :

و تســـتعمل البنـــوك المركزيـــة هـــذا الأســـلوب فـــي البلـــدان التـــي تكـــون فيهـــا أدوات السياســـة النقدية محدودة الأثر حيث تقوم البنوك المركزية بمنافسة البنوك التجارية بأدائها لبعض الأعمال المصرفية بصورة دائمة أو استثنائية كتقديمها الفروض لبعض القطاعات الأساســـية فـــي الاقتصـــاد لمـــا تعجـــز أو تمتنع البنوك التجارية على ذلك .

5– التأثـــر أو الإقنـــاع الأدبـــي : من خلاله يحاول البنك المركزي إقناع البنوك التجارية بإتباع سياسة معينة دون حاجة اللجوء إلى تعليمات رسمية ، حيث تتوقف نجاعة العمليات على خبرة و مكانـــة البنك المركزي على مقاومة الضغوط التي يتعرض لها بإتباع سياسة مستقلة في إدارته لشؤون التمويل لذا نجد هذه الوسيلة قد حققت الكثير من أهدافها في الدول المتقدمة دون الدول المتخلفة حديثة العهد بـــالنظم المصرفية المتطورة[1].

ثانيا:الأدوات غيـــر المباشـــرة السياســـية النقديـــة :

1:عمليـــات الســـوق المفتوحـــة :

حيث يقوم البنك المركزي من خلال هـــذه السياســـات لتـــأثير عـــرض النقـــود بحيـــث يـــدخل السوق المالي لبيع ما لديه من سندات حكومية و يتلقى مقابلهـــا نقـــودا ورقيـــة يـــتقلص مـــن خلالهـــا حجم النقود الزائدة في السوق الأمر الذي يـــؤدي إلـــى رفـــع القـــوة الشـــرائية للنقـــود مـــرة أخـــرى بسبب انخفاض عرضها في السوق و بالتالي التخفيف من حدة التضخم.[2]

---

[1] - صليحة سرحوني و نجية تومي، مرجع سبق ذكره ،ص80.

[2]- محمود الوادي ، مرجع سبق ذكره ، ص 301.

2:سياســة الاحتياطــي الإلزامــي:

يقوم البنك المركزي فــي العــادة بفــرض نســبة معينــة تلتــزم البنــوك التجاريــة بالاحتفــاظ بهــا كاحتيــاطي مقابــل الودائــع لــديها و يســمى ذلــك بالاحتيــاطي القــانوني أو الإلزامــي كل بنك بالاحتفاظ بتلك النسبة لدى البنك المركــزي دون أن يحصــل منهــا علــى أيــة فوائــد ففــي أثنــاء ظــاهرة التضــخم يقــوم البنــك المركــزي بزيــادة نســبة الاحتيــاطي فتقــل قــدرة البنوك التجارية على خلق النقود عن طريق تقديم القروض و بالتالي يقل حجم النقد في الاقتصاد الأمــر الذي يساعد على مكافحة التضخم.

3:سياســة إعــادة سعــر الخصــم:

يقصد بسعر الخصم . سعر الفائدة على القروض التي يقدمها البنك المركزي للبنوك التجارية ، ففــي حالة التضخم يقوم البنك المركزي برفع الخصم ما يعني رفع سعر الفائدة للقروض التي يعطيها للبنــوك التجارية مما يؤدي إلى رفع سعر الفائدة على القروض الممنوحة للأفراد فتقــل رغبــة الأفــراد علــى الإقتراض فيقل الطلب على النقود مما يؤدي إلى معالجة التضخم في الاقتصاد[1] .

المطلب الثانــي: السياسة المالية و ضبــط التضخــم:

السياسة المالية هي مجموعة من الأساليب و القواعد و الإجراءات و التدابير التي تتخــذها الــدول لإدارة النشاط المالي لهــا بــأكبر كفــاءة ممكنــة ، لتحقيــق مجموعــة مــن الأهــداف الاقتصــادية و الاجتماعية و السياســية خــلال فتــرة زمنيــة محــددة ، و يقصــد بهــا الطريــق الــذي تنتهجــه الحكومة في تخطيط الاتفاق العام ، و تدبير وسائل تمويله كما يظهر في الموازنة العامة للدولة .

السياســة الماليــة يــتم اســتخدامها لزيــادة فعاليــة السياســة النقديــة فــي معالجــة الأزمــات الاقتصادية ، و رغم تنوع أدوات السياسة المالية بعد ذلك فقد ظلت حتى الوقت الحاضر أحد المكونــات الأساســية للسياســة الاقتصــادية الكليــة فــي أي برنــامج اقتصــادي لأي دولــة ، و رغــم تنافسها مع السياسة النقدية في هذا المجال ، و فــي هــذا المطلــب ســنتناول أدوات السياســة الماليــة فــي الرقابــة الضــريبية و الرقابــة علــى الــدين العــام و كــذلك الرقابــة علــى الإنفــاق العــام و هذا ما ستناوله في الفروع الآتية :

أولا:السياســة الضريبيــة: تسيطر فكــرة الرقابــة الضــريبية علــى أهــم بنــود النظريــة الضــريبية كجــزء مــن سياســات الماليــة العامــة للــتحكم فــي عوامــل الإنفــاق العــام و كإحدى المتغيــرات التــي تســتخدمها سياســة الميزانيــة فــي الرقابــة علــى التضــخم و تعتبــر

[1]ــ نفس المرجع السابق ، ص 302- 303 .

سياسة الرقابة الضريبية ذات أثر فعال في ضـبط حركـات التضـخم خاصـة فـي البلـدان الناميـة حيث تعتمد سياسـة الرقابـة الضـريبية لزيـادة متحصـلات الخزينـة العموميـة مـن الإيـرادات و الأصول العامة و ذلك بزيادة الإيرادات من متحصلات الضريبة المرتفعة و خفـض النفقـات العامـة و لكـن قـد تتعـارض فعاليـة هـذه السياسـة مـع الطبيعـة البنيانيـة للاقتصـاديات الناميـة كبدائية الأنظمة المالية و المصرفية و تخلق التراكيب الخاصة بالأجهزة الضريبية و قصور أوعيتها فضلا عـن عـدم مرونتهـا ، إن زيـادة الضـرائب لرفـع إيـرادات الموازنـة أو تخفـيض عجزها يمكن أن يساهم في الحد من التضخم لكنه يؤدي إلى بعض الصعوبات و يمكن سرد بعض القيود التي تتعرض لها سياسة الرقابة الضريبية.

1- **القيـود الإحصائيـة :** أي المدلولات الإحصائية للأسس و القواعد التي تبنـى عليهـا السياسـة الضريبية في رقابتها قد لا تكون دقيقة كحسابات الإنفاق الكلي أو الإنتاج الكلي المتوقع أو غيـره موجودة فعلا مما يخل بالطابع السليم للتخطيط المالي التوازني و ذلك مهما بلغت تلك الإحصائيات من دقة فقد تبقى فعالية هذه السياسية محدودة لانعدام تلك الرقابة في بعض القطاعات ففي قطـاع الاستثمار عند ارتفاع حجم الاستثمار الخاص في ظل التضخم فقد يمكن تخفيضه إلا أنه لا يضمن وجود وسيلة رقابية ضريبة و ملائمة تفرض على الاستثمار الخاص .

2- **ارتبـاط الرقابـة الضريبيـة بمتغيرات متحركـة :** كالأجور مما يقلل من فعالية هذه السياسـية فارتفاع الأجور يضعف من فعالية سياسية التخطيط المالي و الحسابي ، و يمكن القول إن فعاليـة الرقابة الضريبية تعتمد إلى حد كبير على المواقف النهائية لرؤساء النقابات العمالية المهنية

3- **عـدم مرونـة الرقابـة الضريبيـة نسبيـا**

4- **طبيعـة التركيب الإداري للاقتصاديات النامية :** التي هي عبارة عن اقتصاديات زراعيـة تفتقـد لأساليب الإدارة الضريبية في الرقابة و عدم مسك دفاتر حسابية خاضعة للضريبة و عدم الوعي الضريبي أو الشعور بالمسؤولية من قبل الممولين [1]

ثانيا:الرقابة على الديـن العـام (القـروض):

إلى جانـب الرقابـة الضـريبية تسـاهم رقابـة الـدين العـام فـي إدارة التحـويلات الماليـة وتوجيه الإنفاق الإنتاجي بتجميد القدرة الشرائية الزائدة في الأسواق و تحويلها إلى تمويل الميزانية وذلك لتزايد النفقات العامة في العصر الحديث فإن القروض من أهم مصادر الإيرادات العامة للميزانية حيـث أنها موردا استثنائيا على عكس الضريبة التي تعتبر موردا عاديا رئيسيا لتمويل النفقات العامـة للدولـة

[1] - عبد المطلب عبد الحميد ، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي** ، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية ، مصر 2003 ص43 .

و يلقي الفكر المالي الحديث اهتماما كبيرا للقروض العامة باعتبارها أداة مـن أدوات السياسـية الماليـة و الاقتصادية .

و القروض العامة عبارة من المبالغ التي تستدينها الدولة من الأفراد و الهيئات الخاصة و العامة سـواء كانت وطنية أو أجنبية مع التعهـد بإرجاعهـا مـع دفـع فائـدة عـن هـذه المبـالغ وفقـا لشـروط معينة ، من هذا نجد أن القروض تختلف على الضريبة بأنها واجبة الرد بفائدة ، على عكس الضـريبة التي تكون إجبارية فإن القروض العامة تكون اختيارية .

إن الهدف من اسـتخدام القـروض العامـة الداخليـة فـي حالـة وجـود أعـراض الضـغوط التضخمية هو محاولـة تحويـل الجانـب مـن القـوة الشـرائية فـي يـد الأفـراد و المشـروعات إلى يد الحكومة ، هذه الأخيرة تقوم بتعقيمها ، و هو ما يقلل مـن الإنفـاق الخـاص علـى الإسـتهلاك أو حتى الإنفاق الاسـتثماري و بالتـالي يـؤدي إلـى الضـغوط أو الضـغط علـى فـائض الطلـب نحو الانخفاض ، إلا أن مـا يحـد مـن فعاليـة سياسـية القـروض فـي البلـدان الناميـة ضـعف الأسواق المالية و ما يجرى فيهـا مـن معـاملات و مبـادلات للسـندات الحكوميـة بيعـا و شـراء بالقدر الكافي .[1]

ثالثا:سياســة الأجــور و الأسعــار :

تعـد سياسـة الرقابـة علـى الأجـور و الأسـعار ملازمـة لظـاهرة التضـخم بالتكـاليف كما رأينا في نظرية الكلفة الدافعة و ما مدى تأثير الأجور في حدوث هذه الظاهرة دون تناسي العلاقة بين الأجور و الأسعار ، حيث تهدف سياسة الأجور إلى تقليل الفرق الكبير بين مـداخيل مختلـف شـرائح المجتمع و خاصة بين الأجور و الأرباح الفردية لفئات ذات مستوى أعلى في القطاع الخـاص ، حيـث تمثل الأجور التكلفة الكبرى التي تدخل في تكلفة الإنتاج ، و منه يوصي الاقتصـاديون بوصـفة عـلاج التضخم عن طريق النفقات بتأثير على الأجور و بتطبيق رقابة مباشرة و صارمة ، و هذا بتثبيت معـدل الأجور لمدة زمنية محددة و هو ما كان معمول به في الفترة 1967 – 1972 التي عرفـت اسـتقرارا كبيرا في مستوى الأجور و استمر ذلك إلى غاية 1980 مع بـدأ تطبيـق منحـة المردوديـة الفرديـة و الجماعية بين أرباب العمل و الحركة النقابية الممثلة للعمال و الحكومة . غير أن هده السياسة أن يكون لها تأثير سلبي على القطاعات ذات الكفاءة و المردودية المرتفعة مما يجعل هناك صراعا حقيقيـا بـين الحركات النقابية و الإدارة و ما ينتج عن ذلك من خلق حالة الاستقرار داخل المؤسسات مع هروب اليد العاملة الماهرة إلى نشاطات أخرى لها أكثر كفاءة و أجـر أكبـر أثـر دلـك علـى الإنتاجيـة الكليـة للمؤسسة .[2]

---

[1] – نفس المرجع السابق ، ص، 45 .

[2] - لكحل عمار ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ، 37 – 38 ..

أما فيما يخص سياسة الرقابة على الأسعار فكان جد واضح في مختلف المخططـــات التنمويـــة المنتهجة حيث تم الاعتماد على تخطيط نظام الأسعار و جعلها من الأهداف الاقتصادية التي جاءت فـــي هذه المخططات التنموية ، لكن قانون المالية لسنة 1991 قد نص على تثبيت أسعار السلع ذات الاستهلاك الواسع و في السداسي الثاني ألغي هذا القرار و لوحظ ارتفاع في أسعار هذه السلع التي كانـــت مدعمـــة و فعالية الرقابة على الأسعار تنحصر في مدى مرونة عرض السلع و الخدمات إلا أن هذا غير محقق في الجزائر التي تتميز بندرة بعـــض الســـلع مـــن جهـــة و ارتفـــاع أســـعارها مـــن جهـــة أخـــرى و تحديدها في إطار السوق الموازية و من ثم تزيد الضغوط التضخمية[1].

رابعا: معالجـــة التضخـــم عـــن طريـــق العـــرض :

يعرف الطلب الكلي الداخلي على السلع و الخدمات في الجزائر تطـــورا كبيـــرا و هـــذا مـــوازاة مـــع ازديـــاد حاجيـــات المجتمـــع كـــل هـــذا لـــم يجـــد مقـــابلا ماديـــا مـــن عـــرض الســـلع و الخـــدمات و يعـــود هـــذا الاخـــتلال بـــين الكميـــة المعروضـــة و المطلوبـــة فـــي ســـوق السلع و الخدمات إلى عوامل مختلفة من أهمها ضعف مستوى الإنتاجيـــة فـــي مختلـــف القطاعـــات الاقتصادية سواء كانت منتجات صناعية أو استهلاكية هذه الوضعية الصعبة أنتجت ضغوطا تضخمية في الاقتصاد الوطني ، حيث أصبحت الندرة من مميزات الحياة اليومية للمواطن البسيط مـــن أجـــل وضع حد لهذه الوضعية تم اتخاذ إجراءات يمكن إجمالها فيما يلي:

1 – الرفع من مستوى الإنتاج .
2 – تحسين قنوات التوزيع .
3 – القيام بمجموعة من العمليات الاستثمارية في الهياكل القاعدية لقطاع التجارة مـــن أجـــل تحسين العملية التجارية لتسهيل توزيع السلع و خاصة المواد الاستهلاكيـــة.
4 – التمويل الخارجي من أجل تحقيق الضغط على الطلب الداخلي فإن اللجوء إلـــى عمليـــة التمويل الخارجي تعتبر وسيلة لتغذية العرض الداخلي من السلع و الخدمات وهذا لمواجهة الطلب المتزايد و قد تم ذلك عبر:

- عملية استيراد المواد الاستهلاكية.
- البرنامج المضاد للندرة .

5 – مراقبة التضخم المستورد ويلعب التضخم المحمول عن طريق التجارة دورا هاما في إحداث الضغوط التضخمية التي يعرفها الاقتصاد الوطني ، لهذا كان من الواجب اتخاذ بعض الإجراءات من أجل محاولة فرض الرقابة على هذا النوع من التضخم ، هذا عن طريق تدعيم السلع ذات الاستهلاك الواسع و يتم ذلك بواسطة سياسة تحديد الأسعار الداخلية حتى

[1] - لكحل عمار ، مرجع سبق ذكره ، ص45 .

حتى لا يظهر أثر التضخم المستورد في تحديد أسعار السلع التي تم استيرادها و تتم هذه الإعانات عن طريق الدعم المعمول بواسطة الضريبة التعويضية ، و الجدول التالي يوضح قيمة المبالغ الموجهة لتدعيم السلع ذات الاستهلاك الواسع (الوحدة مليون دينار جزائري) .[1]

الجدول رقم (02) : يوضح قيمة المبالغ الموجهة لتدعيم السلع ذات الاستهلاك الواسع .

السنـــــة	1972	1982	1992
المبلـــغ	240	860	13000

المصدر : لكحل عمار ، التضخم المالي و الأساليب المحاسبية لمعالجة التضخم و أثره على القوائم المالية . شهادة ليسانس ، جامعة الجزائر ، 2004 – 2005 .

خامسا: سياســة الرقابــة علــى الإنفــاق العــام:

إن ظاهرة زيادة النفقات العامة تعتبر من الظواهر الملاحظة في أغلب الدول على اختلاف نظمهـا و ظروفها الاقتصادية حيث نجد أن النفقات العامة في تزايد مستمر لهذا وجب وضع حدود و ضوابط من أجل وضع حد للتوسع في النفقات العامـة.

و على غرار الإيرادات العامـة (الضرائب ، القروض العامة) تمارس الميزانية العامة تأثيرهـا على الإنفاق العام كأداة من أدوات السياسة المالية في علاج حالة التوسعية التي تتميـز بظهـور قـوى تضخمية تعيق الاستقرار النقدي ، حيث أن الإنفاق العام يمثل جزءا هاما من مكونـات الطلـب الفعلـي و تكرس سياسة الإنفاق العام بإحداث فائض في الميزانية العامة للدولة من خلال تقليص عناصـر هـذا الإنفاق و هناك نوعين من الإنفاق العام(استهلاكي و آخر استثماري) و هنا يجب أن نذكر بأن الإنفـاق الاستهلاكي هو الذي يجب أن يخفض قدر المستطاع ، أما مفعول الإنفاق الاستثماري في ضبط التضـخم فيكون له تأثير كبير على مسيرة التنمية الاقتصادية خاصة في الدول المتخلفة و هو الشيء الذي يجعلـه أمرا غير مرغوب فيه .

والخلاصة من ذلك أن مسـتويات الإنفـاق العـام لهـا تـأثير كبيـر علـى مكونـات السـيولة المحلية ، فالحد منها يكون لها أثر في الضغط على القوى التضـخمية ممـا يمكـن قولـه أن سياسـة تقييد الإنفـاق الحكـومي فـي معالجـة التضـخم تتعـارض مـع السياسـات التنمويـة و ضـرورة التنمية الملحة في البلدان المتخلفة و السياسة المالية التي هـي الأكثـر فعاليـة فـي مراقبـة التضـخم إنما هي نتاج الأفكار الكينزية حيث أوضح كينـز و لأول مـرة فعاليـة أدوات الرقابـة الماليـة مـن

[1]– نفس المرجع السابق ، ص 40 .

نفقات حكومية و ضرائب و قروض عامـــة فـــي مكافحـــة البطالـــة و الكســـاد خـــلال أزمـــة الكســـاد سنة 1929 .

ورغم الانتقادات الموجهة للسياسة المالية و دورها في معالجة التضـــخم فإنهـــا أصـــبحت الوســـيلة الرئيسية لمواجهة القوى التضخمية ، كما يوصي معظم الاقتصاديين بوجوب استخدام السياسة المختلفـــة (الماليـــة و النقديـــة معـــا) ، فـــي ضـــبط التضـــخم حتـــى لا يكـــون أي تعـــارض بينهمـــا من أجل تحقيق وسيلة فعالة للاستقرار الاقتصادي[1].

من خلال ما تناولنا يمكننا القـــول أنـــه لا بـــد مـــن المـــزج بـــين السياســـات الماليـــة و النقديـــة و كذلك سياسة الرقابة المباشرة على الأجور و الأسعار ودلك لضبط التضخم ، فالسياسة النقديـــة هـــدفها الرئيسي هو علاج حالة التضخم التي قد يعاني منها الاقتصاد الوطني و ذلك باستخدام أدواتها المباشـــرة المختلفة (سعر البنك ، نسبة الاحتياطي القانوني ، السوق المفتوحة ..الخ) أما السياسة المالية فهي تحاول الحد من الارتفاعات التضخمية بتطبيق الأساليب الملائمة لعناصـــر الميزانيـــة العامـــة للدولـــة و دلـــك باستعمال السياسة الضريبية التي لها فعالية كبيرة في ضبط التضخم .

و كذلك سياسة القروض العامة التي تحد من آثار التضخم و في الرتبة الثالثة نجد سياســـة الرقابـــة على الإنفاق العام

[1] عبد الحميد عبد المطلب ، مرجع سبق ذكره ، ص 110.

خلاصـــة:

إن التضخم ظاهرة اقتصادية دائمة الظهور على الصعيد الاقتصادي قد يرتبط بأسباب مختلفة فقـد يكون هيكليا و قد يرجع إلى ارتفاع الطلب مقارنة بالعرض الكلي، أو حتى قد ينتج عن ارتفاع تكـاليف عوامل الإنتاج كالأجور و قد لا يرتبط التضخم بأي من هذه الأسباب فمن الممكن أن يكـون مسـتوردا وعلى اختلاف النظريات المفسرة له فهي كلها لا تختلف في أن التضخم ظـاهرة سـريعة لـه علاقـة بالتغيرات في المستوى العام للأسعار و يرتبط بالعرض الكلي و الطلب النقدي الكلي .

و لضبط هذه الظاهرة تتخذ الدولة عادة السياسات الكلية التي تؤثر على الاقتصاد بشكل عام سواء كانت مالية أو نقدية حيث تقوم بمجموعة من الإجراءات التي تساهم في الحد من ظاهرة التضخم.

الفصل الثاني

النفقات العامة

تمهيـــــد :

من أجل إشباع الحاجات العامة للدولة تلجأ الدولة إلى الإنفاق العام الذي يعتبر أداة مهمة من الأدوات المالية الرئيسية للدولة فالإنفاق العام يعكس بدرجة كبيرة فعالية الحكومة ومدى تأثيرها في النشاط الاقتصادي و تطور الدولة، وقد ازداد حجم النفقات العامة للدولة مع تطور دورها من الدولة الحارسة إلى المتدخلة ثم إلى المنتجة و نتيجة بعض الأزمات الاقتصادية مثل التضخم .

و منه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ما يلي :

المبحث الأول : ماهية النفقات العامة .

المبحث الثاني ، معايير تقسيمات النفقات العامة .

المبحث الثالث : ظاهرة نمو الإنفاق العام .

المبحث الرابع : حدود النفقات العامة .

المبحث الخامس : صور النفقات العامة .

المبحث السادس : آثار النفقات العامة .

المبحث الأول : ماهية النفقات العامة :

النفقات العامة جانب من جوانب الميزانية العامة وفي هدا المبحث سوف نقوم بدراسة عدة تعاريف للنفقات العامة ودراسة خصائصها.

المطلب الأول : تعريف النفقة العامة :

تعددت تعاريف النفقة العامة لكن المعنى واحد فالاختلاف الوحيد حول ما إذا كانت النفقة العامة يجب أن تكون مبلغ نقدي أو كم قابل للتقييم.

التعريف الأول: تعرف النفقات العامة بأنها تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية ''الحكومة و الجماعات المحلية'' [1]

التعريف الثاني: أو أنها مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة بواسطة إداراتها و مؤسساتها و هيئاتها و وزاراتها المختلفة لإشباع الحاجات العامة [2]

التعريف الثالث: النفقة العامة عبارة عن مبلغ من النقود تستخدمه الدولة أو أي شخص من أشخاص القانون العام[3]

و هنا يمكن القول أنه تعريف ناقص لأنه لم يحدد الهدف من وراء صرف هذه النفقة و هو إشباع الحاجات العامة.

التعريف الرابع: النفقة العامة مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص عام من أجل إشباع حاجات عامة[4]

التعريف الخامس: النفقة العامة هي صرف إحدى الهيئات و الإدارات العامة مبلغا معينا بغرض سد إحدى الحاجات العامة[5] .

و من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف النفقة العامة على أنها مبلغ أو كم قابل لتقييم النقدي : " أي يمكن أن يكون نقدا أو إعانة عينية " يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعا لحاجات عامة .

المطلب الثاني: خصائص النفقات العامة:

للنفقات العامة مجموعة من الخصائص نذكرها في ما يلي:

أولا : النفقة العامة كم قابل للتقويم النقدي :

و يعني ذلك أن النفقة العامة يمكن أن تكون في صورة نقدية أو عينية :

---

[1] بن اعراب محمد ، **ملخص لموضوع النفقات العامة** ، تاريخ النشر، الثلاثاء 10 فبراير 2010 : 15 : 23 ، (http : // bena rab . for . 3rmactif . net ttop . c)

[2] طارق الحاج ، **المالية العامة** ، الطبعة الأولى ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2009 ، ص 122 .

[3] محرزي محمد عباس ، **اقتصاديات مالية العامة** ، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ص 55 .

[4] محمود حسين الوادي و زكريا أحمد عزام ، **مبادئ المالية العامة** ، الطبعة الأولى ، دار الميسرة ، عمان ، الأردن 2007 ص 117

[5] يسرى أبو العلا و محمد الصغير بعلي ، **المالية العامة ملحق قوانين المالية العامة** ، دار العلوم للنشر و التوزيع ، 2003 ص 23 .

1 – النفقة العامة في صورة نقدية : لإشباع الحاجات العامة تقوم الدولة بإنفاق أموال نقدية لشراء أو استئجار سلع و خدمات أو سداد القروض المستحقة أصلا و فائدة و في بعض الأحيان تنفق مبالغ نقدية دون الحصول على سلع و خدمات كما في حالة منح إعانات نقدية لمستحقيها أو التكفل بمصاريف المنشآت الأساسية للمشاريع الاستثمارية أو تقديم إعانات للدول الأجنبية .

2 – النفقة العامة في صورة عينية : إذا كان الأصل أن تكون النفقة العامة مبلغا نقديا إلا أنه لا مانع من أن تكون عينا في بعض الأحيان فقد تقوم بتقديم إعانات عينية للمنكوبين باقتطاع مواد و سلع من شركاتها الإنتاجية أو توفر النقل للمواطنين في الحالات الاستثنائية بطريق الاستيلاء على وسائل النقل التابعة للخواص .

و لكن البعض يعترضون على اعتبار الأداءات العينية من قبل النفقات العامة ففي هذا الصدد يقول الدكتور عادل أحمد حشيش: " ... لا تعتبر الوسائل غير النقدية التي قد تتبعها الدولة للحصول على ما تحتاجه من منتجات أو لمنح المساعدات من قبيل النفقات العامة "[1]

ثانيا :صدور النفقة العامة عن جهة أو شخص عام أو عن وظيفة عامة : لا داعي للفروع

– لقد اعتمد الفكر المالي للتفرقة بين النفقة العامة و النفقة الخاصة معيارين هما :

ا– معيار قانوني يستند إلى الطبعة القانونية لمن يقوم بالنفقة و هذا هو المعيار التقليدي

ب– معيار وظيفي يستند إلى طبيعة الوظيفة التي يصدر عنها الإنفاق.

1 – المعيار القانوني :

يعتبر هذا المعيار النفقات العامة بأنها تلك النفقات التي تقوم بها الأشخاص المعنوية العامة أي أشخاص القانون العام و هي الدولة و الهيئات العامة المحلية و المؤسسات العامة و بالتالي فإن النفقات الخاصة هي تلك النفقات التي يقوم بها أشخاص القانون الخاص و هي الأفراد و الشركات و الجمعيات و غيرها من المؤسسات الخاصة . فطبيعة نشاط أشخاص القانون العام تختلف عن طبيعة نشاط أشخاص القانون الخاص فالأول يهدف إلى تحقيق مصلحة عامة و يعتمد في ذلك السلطات الآمرة أي على القوانين أو القرارات الإدارية بينما يهدف الثاني إلى تحقيق مصلحة خاصة تعتمد على عقود القانون الخاص التي تقوم على مبدأ المساواة بين المتعاقدين . و من الملاحظ أن هذا المعيار استند على أمور قد تتحقق و طبيعة الدولة الحارسة الذي اقتصر دورها بأعمال الجيش و الدفاع و العدالة و بعض المرافق العامة التي تهدف إلى تحقيق مصلحة عامة و يستلزم بذلك السلطات الآمرة . و لكن مع انتقال الدول الحارسة إلى المتدخلة و ثم المنتجة فأصبحت الدولة تقوم بأعمال كثيرة خرجت عن هذا المعيار مثل النقل المواصلات الزراعة التجارة و الصناعة و البنوك ... و بالتالي عدم الاعتماد على هذا المعيار للتفرقة و بالتالي اللجوء إلى معيار آخر أكثر دقة .

---

[1] أعمر يحياوي ، **مساهمة في دراسة المالية العامة** ، دار الهومة للطبع للنشر و التوزيع ، بوزريعة الجزا ئر ،2005 ص ص 27 – 28 .

و بالتالي اعتمد مؤيدي هذا المعيار على أن النفقة العامة هي تلك التي تصدر عن الأشخاص العامة و يصرف النظر عن طبيعة الوظيفة التي تصدر عنها .

2 – المعيار الوظيفي : و يعتمد هذا المعيار على طبيعة الوظيفة التي تصدر عنها النفقة العامة لا على الطبيعة القانونية لمن يقوم بها فالدولة الآن تمارس نشاطات مماثلة لتلك التي يقوم بها الأفراد فاعتمد هذا المعيار على اعتبارات اقتصادية و إجماعية للدولة فتعتبر النفقة العامة حسب هدا المعيار التي تقوم بها الدولة بصفتها السيادية

و على ذلك فليست كل النفقات التي تقوم بها الهيئات العامة تعتبر نفقات عامة و على العكس من ذلك تعتبر عامة تلك التي يقوم بها الأشخاص الخاصة التي فوضتها الدولة في استخدام بعض سلطاتها الآمرة على أن تكون هذه النفقات نتيجة لاستخدام هذه السلطات السيادية (تصدر عن هيئات خاصة) فالتعريف الواسع للنفقة العامة يشمل كل النفقات التي يقوم بها القطاع العام أي يشمل النفقات التي تقوم بها الدولة و الهيئات العامة المحلية و المؤسسات العامة و المشروعات العامة و بالاعتماد على المعيارين السابقين معا تعتبر النفقة العامة هي تلك التي يقوم بها الشخص من أشخاص القانون العام في مجال نشاطه العام فالمبالغ التي ينفقها الأفراد الطبيعيون في مجال الخدمة العامة للمجتمع مثل التبرع ببناء مدرسة أو مستشفى ... لا تعتبر نفقة عامة حيث يشترط أن تخرج النفقة العامة من الذمة المالية لأحد أشخاص القانون العام [1] .

ثالثـــا : ترتبط النفقة العامة بهدف تلبية الحاجات العامة

فلا يجوز أن يكون الإنفاق العام لتلبية مصالح شخص بعينه سواء كان مواطنا أو مسؤولا بل الأصل في النفقة العامة أن تخدم الصالح العام و تلبي حاجات عامة مثل المحافظة على الأمن الداخلي أو حماية حدود الدولة من أي عدوان خارجي أو تعجيل التنمية الاقتصادية ... الخ . و قد مر معنا الفرق بين الحاجات العامة و الحاجات الخاصة [2]

[1] محمود حسين الوادي و زكريا أحمد عزام ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ص ، 119 – 120 – 121 .
[2] طارق الحاج ، مرجع سبق ذكره ، ص 123 .

المبحث الثاني : معايير تقسيمات النفقات العامة :

سنقوم في هدا المبحث بتقسيم النفقات العامة حسب أهدافها و حسب دوريتها و حسب نطاق سريانها إلى ما يلي :

المطلب الأول : تقسيم النفقات العامة حسب أهدافها المباشرة :

تنقسم النفقات العامة تبعا للهدف المسطر لها أو كما اعتاد تسميتها بالتقسيم الوظيفي " أي تبعا لاختلاف وظائف الدولة إلى ثلاث أنواع أساسية و هي : نفقات إدارية ، نفقات اجتماعية و نفقات اقتصادية .

أولا : النفقات الإدارية :

و يقصد بها النفاقات المرتبطة بسير المصالح العامة و الضرورية لأداء الدولة لوظائفها و تظم هذه النفقات نفقات الدفاع و الأمن و العدالة و الأقسام السياسية و هي نفقات الحاجات العامة في الميادين التقليدية و اللازمة لحماية الأفراد داخليا و خارجيا و إحلال العدالة و تنظيم الأمور السياسية لهم.

ثانيا: النفقات الاجتماعية :

و هي النفقات التي تتعلق بالأهداف و الأغراض الاجتماعية للدولة و المتمثلة و الحاجات العامة التي تشبع الجانب الاجتماعي للمواطنين و هذا عن طريق توفير أسباب و إمكانيات التعليم والصحة لهم أو إسناد الفئات التي توجد في ظروف صعبة (إعادة الفئات المحرومة محدودة الدخل ، منح للبطالين ... الخ)

و تشمل هذه النفقات على مبالغ مالية موجهة نحو قطاعات التعليم الصحة ، النقل و السكن و تعتبر النفقات على قطاع التعليم أهم بنود النفقات الاجتماعية ، فهي مرآة عاكسة لتقدم المجتمع في كل من البلدان المتقدمة والنامية على السواء ، و تخصص الدول ، عادة الجزء الأكبر من النفقات العامة في الدول المتقدمة على هذا القطاع من ناحية و على التأمينات الاجتماعية من ناحية أخرى [1] .

ثالثـــا: النفقات الاقتصادية:

هي تلك النفقات التي تقوم بصرفها الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية بصورة أساسية و يسمى هذا النوع من النفقات بالنفقات الاستثمارية التي تطرقنا إليها سالفا ، حيث تعمل الدولة على زيادة الإنتاج الوطني و تراكم رؤوس الأموال .

و يكتسي هذا النوع من النفقات أهمية كبيرة في الدول النامية و يرجع ذلك إلى أن الدولة تقوم بنفسها بعمليات إنشاء رؤوس الأموال نظرا لكونها تحتاج إلى نفقات كبيرة من جهة ، و لأنها لا تحقق عائدا مباشرا من جهة أخرى لذا فإن القطاع الخاص لا يقوى عليها و لا يرغب في القيام بها مثال ذلك الطرقات و الجسور ، و السدود ... الخ و هي تمثل مرافق البنية التقنية الأساسية التي أصبحت تمثل حاجة عامة فقد ساد مثلا في البلدان النامية الطابع الزراعي لفترة طويلة إلى أنه مع التطور الصناعي تحولت تلك

[1] محرزي محمد عباس ، مرجع سبق ذكره ، ص 70 .

الهياكل إلى هياكل يغلب عليها الطابع الصناعي و الدولة وحدها هي التي تقوى على القيام بمثل هذا التحويل عن طريق الاستثمار العام .[1]

المطلب الثاني : تقسيم النفقات العامة حسب دوريتنا و انتظامها:

هنا نميز وفقا لهذا التقسيم حسب الانتظام و الدورية ما بين نفقات عامة عادية و نفقات عامة غير عادية :

أولا :النفقات العامة العادية: و هي تلك النفقات العامة التي تنفق بشكل دوري و منتظم سنويا دون أن يعني هذا الانتظام و التكرار ثبات مقدار النفقة أو تكرارها بالحجم ذاته ، و مثالها الرواتب و الأجور و نفقات الصيانة و نفقات العدالة و فوائد القروض العامة .

ثانيـــا: النفقات العامة غير العادية: (الاستثنائية) :

و هي تلك النفقات العامة التي لا تتكرر بانتظام و لا تتميز بالدورية ، فهي تحدث على فترات متباعدة و بصورة غير منتظمة ، و مثالها النفقات العامة الاستثمارية الضخمة (بناء سدود و الخزانات) و نفقات مكافحة البطالة و نفقات الحرب و النفقات العامة اللازمة الكوارث الكبيرة كالفيضانات و الزلازل و البراكين و المجاعات [2].

المطلب الثالث :تقسيم النفقات العامة تبعا لأثارها في الإنتاج القومي :

يمكن تقسيم النفاقات العامة حسب تأثيرها على الإنتاج القومي إلى قسمين :

أولا: النفقات العامة الحقيقية :_و تنطوي بصفة عامة على النفقات العامة التي تؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج القومي هي النفقات المنتجة التي تتم بمقابل يتمثل في السلع و الخدمات و منها مرتبات و أجور و موظفي الدولة . و النفقات اللازمة بالقيام بالخدمات التعليمية و الصحية أو القيام بالمشروعات الإنتاجية و ما يتطلبه من معدات و تجهيزات مادية و خبرات فنية لإدارتها و ينشأ الأثر المباشر لهذه النفقات من خلال وجود طلب فعال من جانب الدولة يؤثر على حجم و نوع الإنتاج و يولد دخلا ممن يزودون الدولة بهذه السلع و الخدمات (الطلب الفعال)[3] .

ثانيا :النفقات العامة التحويلية:_تلك النفقات العامة التي لا تؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج القومي و لا تفعل بصورة مباشرة سوى أنها تحول القوة الشرائية فيما بين الأفراد و الجماعات أي لا تعد كونها تعيد توزيع الدخل القومي و هي عادة تتم بدون مقابل ، و قد اعتمد كتاب المالية العامة في التفرقة بين النفقات العامة الحقيقية و التحويلية بعض المعايير :

أولا: معيار المقابل المباشر: الذي تحصل عليه الدولة لنفقاتها ، حيث تعتبر النفقات العامة حقيقية إذا كانت مقابل حصول الدولة على سلع و خدمات يقتضيها قيام الدولة بنشاطها لأداء وظائفها و مهامها

---

[1] - نفس المرجع السابق ، ص ، 71 .
[2] - محمود حسين الوادي و زكريا أحمد حزام ، مرجع سبق ذكره. ص 137.
[3] - نفس المرجع السابق ، ص، 140.

و تعتبر النفقات العامة نفقات تحويلية إذا كانت تتم بدون أن تتحصل الدولة على مقابل لهذه النفقات كالإعانات مثلا .

ثانيا: معيار الإبهام المباشر : في زيادة الدخل الناتج القومي ، حيث أن النفقات الحقيقية تعتبر نفقات استهلاكية لموارد عينية تمثلها السلع و الخدمات التي يتم الإنفاق العام مقابل الحصول عليها و الذي يتضمنه نشاط الدولة ، و الذي يشمل الإنفاق و الاستهلاك الحكومي و هو ما يعني أن مثل هذه النفقات الحقيقية تكون جزء منهم من الإنفاق القومي [1]

المطلب الرابع:تقسيم النفقات العامة حسب نطاق سريانها:

حيث يعتمد هذا التقسيم على مبدأ شمول الإنفاق فتنقسم النفقات العامة حسب هذا المعيار إلى قسمين:

1- نفقات عامة مركزية

2- نفقات عامة محلية

أولا : معايير التميز بين النفقات العامة المركزية و المحلية :

1 – معيار المستفيد من النفقة:

تعتبر النفقة العامة مركزية إذا كانت موجهة لصالح مجتمع الدولة بكامله مثل نفقات الأمن و الدفاع و البحوث العلمية و إذا كانت النفقة موجهة لصالح إقليم معين أو منطقة معينة داخل الدولة فهي نفقة محلية مثل نفقات إيصال الكهرباء و غاز و هاتف ... و بالتالي فالنفقات العامة المركزية يعود نفعها على كل إقليم من أقاليم الدولة و النفقات العامة المحلية يعود نفعها على جميع المواطنين في المجتمع .

2 – معيار من يتحمل عبء التفقه العامة:

تعتبر النفقة العامة مركزية إذا تحمل المجمع عبأها عن طريق الموازنة العامة للدولة و تكون النفقة العامة المحلية إن تحمل عبأها مجتمع الإقليم عن طريق الموازنة المحلية للإقليم

3 – معيار الموازنة التي ترد فيها النفقة العامة :

يرى بعض الاقتصاديين أن خير معيار هو النظر إلى الموازنة التي ترد فيها النفقة العامة فالنفقة العامة مركزية أو وردت في الموازنة العامة و النفقة العامة المحلية أن وردت في موازنة الإقليم بغض النظر عن المستفيد منها و من يتحمل عبؤها.

و هنا الفائدة من الناحية الإدارية فهي تساعد على إجراء المقارنة في الإنفاق على مستوى الأقاليم و تحديد نصيب الفرد من هذا الإنفاق في إقليم كما يسهل عملية متابعة تطور الإنفاق خلال الفترات المختلفة الأمر الذي يمكن السلطة المركزية من تحديد أي الأقاليم هو المحتاج إلى الإعانات من السلطة المركزية .[2]

---

[1] طارق الحاج ، المرجع السابق ، ص 128 – 129 .

[2] محمود حسين الواديو زكريا أحمد عزام ، المرجع السابق ، ص 139 – 140 .

المبحث الثالث : ظاهرة نمو الإنفاق العام :

إن حجم الإنفاق العام ازداد و بشكل مستمر في معظم دول العالم ، رغم معارضة الاقتصاديين التقليديين لزيادة حجم النفاقات العامة و الواقع أنه قد ازداد حجم النفاقات العامة بشكل ملحوظ و سريع بعد الحرب العالمية الأولى و الثانية حتى أصبحت هذه الزيادة المستمرة في حجم الإنفاق العام تعرف باسم (ظاهرة نمو الإنفاق العام) و لم تقتصر على الزيادة المطلقة لأرقام الإنفاق بل كانت الزيادة أيضا نسبية .

و بشكل عام لوحظ إلى أن هذه الظاهرة تعود إلى أسباب عديدة تظهر في مجموعتين :

1- الأسباب الحقيقية لنمو الإنفاق العام

2- الأسباب الظاهرية لنمو الإنفاق العام .

المطلب الأول : الأسباب الحقيقية لنمو الإنفاق العام :

تقسم الأسباب الحقيقية لازدياد النفقة العامة إلى خمسة أسباب رئيسية قسمت على خمسة مجموعات هي اقتصادية و سياسية و اجتماعية و إدارية و مالية ، و الآن ستعرض هذه الأسباب بشيء من التفاصيل .

أولا : الأسباب الاقتصادية : و هي التي ترجع نمو الإنفاق العام إلى عوامل اقتصادية أهمها :

1 - النمو الاقتصادي و زيادة الدخل القومي : إنه من الطبيعي أن صاحب النمو الاقتصادي في أي مجتمع ارتفاع متوسط دخل الفرد الحقيقي و بالتالي يترتب على ذلك زيادة في الطلب على السلع و الخدمات الاستهلاكية ، و ما هي إلا مجموعة من ضمن تلك السلع و الخدمات التي يزداد طلب أفراد المجتمع عليها حيث يرتفع مستوى دخلهم ، و الواقع أن المرونة الداخلية للطلب على السلع و الخدمات العامة تعتبر مرنة و عالية ، و بالتالي ازدياد بسيط في دخل الأفراد يطالبون بمزيد من السلع و الخدمات العامة ، أو يطالبون بمستوى جيد منها ، و لم يكن بمقدورهم مطالبة الحكومة بها قبل ارتفاع دخولهم مثل مستوى جيد من الصحة و التعليم و شبكات الطرق و بالتالي يؤدي إلى نمو الإنفاق العام من أجل إشباع مثل تلك الحاجات العامة[1] .

2 - **تطور دور الدولة الاقتصادي :** إن توسع النشاط الاقتصادي للدولة بسبب فشل نظام السوق و عدم تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الأنظمة الرأسمالية لذا أصبح تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أمرا أساسيا من أجل تحقيق تلك الأهداف ، فزاد حجم الإنفاق العام الذي اعتبر من أهم الأدوات المستخدمة لتحقيق أهداف المجتمع ، و لا ننسى دور سياسة التأميم من خلال السيطرة المباشرة على جانب هام من النشاط الإنتاجي للمجتمع بقصد زيادته من ناحية و توزيع ناتجه توزيعا متساويا من ناحية أخرى كل ذلك أدى إلى زيادة حجم الإنفاق العام زيادات كبيرة . [2]

---

[1] - نفس المرجع السابق ، ص ص ،123 – 125 .

[2] - نفس المرجع السابق ، ص 126، .

ثانيـــــا : الأسباب الاجتماعية :

كان توزيع الدخل القومي زمن حياد الدولة يخضع للقوانين الاقتصادية الطبيعية و ما ترتب عن ذلك من حرمان الطبقة الشغيلة ، لكن بعد الهزة التي عرفتها الرأسمالية المتطرفة و بفضل أفكار التضامن الاجتماعي ، أصبحت الدولة تتدخل في توزيع الدخل القومي عن طريق الميزانية بما يضمن إنصاف العمال و محدودي الدخل ، و هو ما يعرف بالنفقات التحويلية .

و تتعدد أوجه النفقات التحويلية فالدولة تنفق في مجالات الصحة و التربية و السكن و في إطار الضمان الاجتماعي و الإعانات الاجتماعية و غير ذلك من النفقات الاجتماعية و التي تتأثر بطبيعة الحال و تتزايد كلما زاد عدد السكان و في الميزانية الجزائرية يلاحظ أن النفقات التحويلية توزع على نفقات التسيير نفقات التجهيز ففي جانب نفقات التسيير نجد أبوابا كثيرة تخص نفقات اجتماعية و تمثل على ذلك ببعض ما خصص لوزارة التعليم العالي و البحث العلمي سنة 1999 .[1]

و الجدول التالي يبين لنا ذلك :

[1] - أعمر يحياوي ، المرجع السابق ، ص 53 .

جدول رقم (03) : يوضح ما خصص لوزارة التعليم العالي و البحث العلمي من نفقات :
(الوحدة مليون دينار جزائري)

رقم الأبواب	العناوين	الإعتمادات المخصصة
	القسم الثالث الموظفون – التكاليف الاجتماعية	
33 - 01	الإدارة المركزية – المنح العائلية	4 620 000
33 - 02	الإدارة المركزية – المنح الاختيارية	75 000
33 - 03	الإدارة المركزية الضمان الاجتماعي	22 714 000
33 - 04	الإدارة المركزية – المساهمة في الخدمات الاجتماعية	2 349 000
	مجموع القسم الثالث	29 758 000

	القسم السادس إعانات التسيير	
02 – 36	إعانة الديوان الوطني للخدمات الجامعية	13 034 000 000
03 –36		
04 – 36		
05 – 36		
07 – 36		
08 – 36		
09 – 36		

	القسم السادس – النشاط الاجتماعي – المساعدة و التضامن	
01 – 46	الإدارة المركزية – الدعم المباشر المداخل والفئات الاجتماعية المحرومة	30 000
	مج القسم السادس	13034300000

المصدر : أعمر يحياوي ، مساهمة في دراسة المالية العامة ، دار الهومة للطبع و النشر و التوزيع ، الجزائر ، 2005 ، ص ص ، 54 – 55 .

ثالثـــا : الأسباب الماليـــة :

لقد ازدادت النفاقات العامة في العديد من الدول تحت تأثير عدة عوامل ذات صيغة مالية صرفة ، منها :

1– سهولة لجوء الدولة إلى القروض خاصة الداخلية ، بما لها من امتيازات السلطة العامة

2– وجود فائض في الإيرادات .

3– الخروج على بعض القواعد التقليدية المالية العامة ، مثل : قاعدة وحدة الميزانية [1]

[1] - محمد الصغير علي و يسرى أبو العلاء، مرجع سبق ذكره ، ص 134 .

رابعـــــا : أسباب إدارية :

إن كثرة الأعمال التي تمارسها الدولة تتطلب وجود موظفي حكومة للعمل في الجهاز الإداري للدولة ، و كما تتطلب توفير ما يلزم للقيام بالأعمال الإدارية من لوازم و أثاث ،... الخ ، و كلما اتسعت أعمال الدولة زاد إنفاقها ، كما أن التطوير و التحديث و التدريب في العمل الإداري بحاجة إلى زيادة في الإنفاق العام ، أما في الدول النامية فإن الإنفاق العام في هذا المجال أكبر حجما لانتشار الترهل الإداري و الاختلاسات و الرشاوى الذي يكون على حساب أموال الدولة[1]

خامســـا : الأسباب السياسية : يمكن نسب الزيادة في النفقات العامة إلى تطور الإيديولوجية السياسية سواء داخلية نتيجة انتشار المبادئ الديمقراطية و العدالة الاجتماعية و نمو مسؤولية الدولة أو في الخارج نتيجة شعور الدولة بواجب التضامن الدولي .

1 – انتشار المبادئ الديمقراطية : يترتب على انتشار مثل المبادئ و العدالة الاجتماعية زيادة اهتمام الدولة بالطبقات محدودة الدخل و المحرومة و التكفل بالكثير من خدماتها ، أضف إلى ذلك أن النظام الحزبي يدفع الحزب الحاكم إلى التوسع في المشاريع الاجتماعية إرضاء للناخبين و إلى الإكثار من تعيين الموظفين لأنصاره مما يترتب عليه زيادة النفقات العامة .

و لكن إذا كان لهذه النفقات فائدتها في رفع المستوى الصحي و الثقافي و الاقتصادي ، فإنه يؤاخذ على النظام الديمقراطي ذلك التبذير في بعض النفقات حيث تحاول بعض الأحزاب إرضاء ناخبيها و مكافئة أنصارها .

2 – نمو مسؤولية الدولـــة : مع انتشار مبادئ الديمقراطية تغير النظرة إلى الدولة ، فهي ليست سوى سلطة أمر لا يملك المواطنون إلا الخضوع لها و إنما هي مجموعة من المرافق العمومية الموجهة لخدمة الصالح العام و لهذا تقررت مسؤوليتها ، فإذا أحدث نشاطها ضرر لأحد أفرادها فليس هناك ما يمنع لمقاضاتها لتعويضه عما لحقه من ضرر فيشارك المجتمع بذلك في تحمل عبء المخاطر المترتبة عن سير المرافق العامة و قد ساعد على نمو مسؤولية الدولة ضغط الرأي العام و مؤلفات رجال القانون .[2]

3 – نفقـــات الدولة في الخارج : و من جهة أخرى أدى نمو العلاقات الدولية إلى ازدياد النفقات العامة و بسبب ازدياد حجم التمثيل الدبلوماسي لازدياد عدد الدول المستقلة و بالتالي ارتفعت النفقات المرصودة لتدعيمه ، كذلك ازدادت نفقات الدول في المنظمات الدولية المتخصصة و غير المتخصصة و منظمات إقليمية متعددة الأمم المتحدة و الهيئات التابعة لها كاليونسكو ، و اليونيسيف ، و كذلك بسبب ما تقتضيه العلاقات الدولية من واجبات تلزم الدول القيام بها من تقديم للمساعدات و المنح المادية و التقنية للدولة الأجنبية أو لرعاياها و لهذا التحقيق أهداف اقتصادية أو سياسية أو وطنية .

---

[1] - طارق الحاج ، مرجع سبق ذكره ، ص 34 .

[2] - محرزي محمود عباس ، مرجع سبق ذكره ، ص 96 .

المطلب الثـــاني : الأسباب الظاهرية لنمو الإنفاق العام :

كما ذكرنا سابقا ، فهذه الأسباب هي تلك التي تؤدي إلى تضخم في الرقم الحسابي للنفاقات العامة دون أن يقابلها زيادة في التكلفة الحقيقية أي في كمية السلع و الخدمات المستخدمة لإشباع حاجات عامة أو حتى في تحسين مستوى الخدمة المقدمة العامة ، و هذه الأسباب هي :

أولا : ارتفاع مستوى الأسعار : الذي يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود (التضخم المالي) ، مما يستدعي أن تدفع الحكومة مبالغ أجر من أجل المحافظة على الكمية نفسها من الخدمات العامة التي تقدمها ، لذا فإن حجم النفاقات العامة لا يعكس ، بأي حال من الأحوال أي زيادة في السلع و الخدمات العامة المقدمة للمجتمع ، و تستخدم الأرقام القياسية لمستويات الأسعار للتخلص من أثر التغيرات السعر على مستوى و حجم الإنفاق العام ، و بيان النمو الحقيقي من الظاهرة في هذا الصدد [1]

ثانيا : التوسع الجغرافي للدولة : إن اتساع مساحة الدولة يضم أراضي جديدة لها يعني الزيادة في النفاقات العامة ، لأن أي مساحة جغرافية جديدة بحاجة إلى خدمات عامة إضافية و هذا العامل لم يعد منتشر كما كان في وقت الاستعمار ، لأنه في وقتنا الحالي لم تعد الدول تبسط نفوذها من خلالها الاحتلال و السيطرة المباشرة لأراضي الغير ، و إن استعيض عنه بالسيطرة الاقتصادية و السياسية ... [2]

ثالثـــا : الزيادة المضطرة في عدد السكان : تعتبر المشكلة السكانية من أهم مشاكل التي تعاني منها دول العالم ، سواء من ناحية الزيادة العددية في السكان أو من ناحية التغيرات الهيكلية في السكان و من الملاحظ أن عدد السكان للكرة الأرضية في تزايد مستمر ، و تتفاقم هذه المشكلة في الدول النامية التي يزداد سكانها بشكل مضطر ، و الزيادة السكانية تعني الزيادة في النفاقات العامة ، لأن الدول عليها أن تلبي احتياجات مواطنيها من أمن و تنمية و بنية تحتية و تعليم ... الخ ، فكلما ازداد عدد السكان توجب تخصيص مبالغ مالية إضافية لتلائم هذه الزيادة و فيما يتعلق بالبنية الهيكلية للسكان ، فإن تغيرها بحاجة إلى إنفاق ، فمثلا زيادة المواليد يعني زيادة المبالغ المخصصة لهم من رعاية للأمومة أو تعليم و تأهيل و صحة ... الخ ، كما أن ارتفاع متوسط الأعمار و زيادة عدد كبار السن يعني تخصص مبالغ إضافية بزيادة المعاش التقاعدي لهم و لرعايتهم صحيا و اجتماعيا ... الخ ، و ارتفاع نسبة البطالة يعني زيادة الإنفاق على المخصصات المالية المعدة للعاطلين عن العمل ... الخ

رابعـــا : اختلاف طرق المحاسبة العامة المستخدمة : (الفن المالي):

فتغير الطرق المحاسبية العامة يمكن أن تظهر زيادات كبيرة في حجم الإنفاق العام ، فاستخدام أسلوب صافي الحسابات عند إعداد ميزانيات الهيئات و المؤسسات العامة المستقلة يظهر حجم الإنفاق العام صغيرا لهذا الأسلوب يتم خصم إجمالي الإيرادات من إجمالي النفقات العامة لمثل هذه المؤسسات أو الهيئات ، أما إذا طلب من هذه المؤسسات تعديل الطريقة السابقة في استخدام أسلوب إجمالي الحسابات

---

[1] - محمود حسين الوادي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ، 132 – 133 .

[2] . طارق الحاج ، مرجع سبق ذكره ، ص 137 .

لديها ، فإن كل ما يتم إنفاقه أو تحصيله مهما كان صغيرا سوف يتم إدراجه في حسابات هذه المؤسسات أو الهيئات العامة ...

و من ثم يظهر رقم إجمالي الإنفاق العام أكبر نسبا كما كان عليه في السابق ، و هذه الزيادة في رقم الإنفاق لا تدل على تحقيق زيادة في حجم الخدمات المقدمة من قبل الحكومة .

و مثال آخر عند إتباع مبدأ الإيرادات الصافية الذي يعني تسجيل قيمة الضرائب بعد خصم تكاليف جبايتها فإن هذا الوضع يوضح النفقات العامة في الموازنة بأقل من واقعها الفعلي .

أما إذا كان أسلوب التسجيل هو إجمالي الإجراءات فإن النفقات العامة تظهر بأكثر من مقدارها في الموازنة السابقة . [1]

جدول رقم (04) : يوضح النفقات العامة خلال الفترة (1990 – 2005):

(الوحدة : مليار دينار جزائري)

السنوات	نفقات التجهيز	نفقات التسيير
1990	57.01	92.4
1991	68.1	154.7
1992	149.5	247.3
1993	200	303.9
1994	257.8	355.9
1995	296.9	437.9
1996	301.9	547
1997	281.9	664.7
1998	262.4	760.3
1999	280.9	817.6
2000	346	830
2001	305.6	948.7
2002	548.6	1053.3
2003	516.5	1122.8
2004	638	1250.9
2005	338.2	125.7

المصدر: صليحة سرحوني و نجية تومي ، **مذكرة السياسات النقدية لمعالجة التضخم** ، ليسانس في العلوم الاقتصادية تخصص مالية ، المركز الجامعي حي فارس ، المدية ، 2007 – 2008 ، ص 58 .

[1] - نفس المرجع السابق ، ص ، 136- 133 .

المبحث الرابـــع : حدود النفقات العامة :

بعد أن درسنا في المبحث السابق ظاهرة نمو النفقات العامة و تعرفنا على أسبابها الحقيقة و الظاهرية سوف ندرس في هذا المبحث الأسباب التي تعد أو تخفض الإنفاق العام .

فنجد محاولات عالم المالية G . F . CHirras عندما وضع حد أقصى لعدم تغطية من السلطات المالية و قد حدده بنسبة **20 %** من الدخل القومي غير أن هذا التحديد تعسفي لا يمكن تطبيقه لأن الإنفاق العام يتوقف على مدى قدرة الدولة على تحصيل الإرادات المختلفة التي تتحدد بدرجة التوسع الاقتصادي و استغلال الموارد الوطنية . فكلما كان مجال التحصيل واسعا ازداد الإنفاق العام و العكس بالعكس يمكن القول أو الإشارة إلى أنه إذا كانت النفقات العامة ترتبط بالمتغيرات الاقتصادية إلا أن فترات الرواج ينبغي ألا تكون ذريعة للتبذير بل العكس يتعين الانصياع بصرامة لضابط الاقتصادي في النفقات تحسبا لفترات الكساد .

و نجد الإشارة إلى أنه في السنوات الأخيرة قد انخفضت النفقات العامة إلى حد ما عبر العالم بحكم عوامل مختلفة متمثلة في تخفيف ديون الدول الفقيرة ، التحكم في التضخم النقدي انحطاط في النفقات العشرية .

المطلب الأول : تخفيف ديون الدول الفقيرة :

استفادت الدول النامية سنة **1995** من تخفيض ديونها تجاه البنوك التجارية بمقدار **76** مليار دولار تقريبا ، لكن أهم حدث هو مبادرة المجموعة الدولية سنة **1996** لصالح البلدان الفقيرة الأكثر استدانة لتخفيض قروضها الخارجية في إطار عام لمكافحة الفقر . فتهدف هذه المبادرة إذا إلى تركيز الإرادات العامة التي يوفرها تخفيض الديون في برامج الحد من الفقر أي المرافق العامة التي تهم مباشرة الفقراء مثل الوقاية الصحية ، التعليم ...الخ

المطلب الثاني : التحكم في التضخم النقدي :

إن ظاهرة التضخم هي وليدة التوسع النقدي إذا كثيرا ما تلجأ الدول إلى لوح الأوراق النقدية قصد الإصدار النقدي الجديد لواجهة غلاء الأسعار غير أن الدول التي خرجت من الاقتصاد المخطط بنسبة تضخم عالية جدا في بداية التسعينات خفضت هذه النسبة إلى

11 % سنة **1997** و يكمن سر هذا النجاح في العوامل التالية :

1- عدم تعود هذه الدول على ظاهرة التضخم .

2- استهداف التضخم و ذلك عن طريق الحد من الإصدار النقدي الجديد .

3- الإسراع في تطبيق برامج مكافحة التضخم [1].

[1] اعمر يحياوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 28 .

المطلب الثالث : انخفاض في النفقات العسكرية :

بعد أن ازدادت بقوة النفقات العسكرية خلال النصف الأول من العشرية انخفضت بانتظام في العالم كله بين الفترة الممتدة من **1985** إلى **1990** و ذلك حسب إحصائيات صندوق النقد الدولي الذي قام بدراسة تطور النفقات العسكرية في أكثر من **120** دولة في الفترة نفسها و تبين أن هذه النفقات كانت تمثل حوالي **5.6 %** من الدخل القومي سنة **1985** لكنها أصبحت لا تمثل أكثر من **4.3 %** سنة **1990** بمعنى أنها انخفضت بنسبة **23 %** كان هذا الانخفاض عاما ، إذا قلصت كل المناطق في الواقع ميزاتها العشرية بمعدل **10 %** على الأقل سواء تعلق بالدول النامية أو بالدول المصنعة لم يتوقف هذا انخفاض عند هذا الحد بل تقلصت النفقات العسكرية حسب تقديرات مصالح صندوق النقد الدولي إلى نسبة **3 %** من الدخل القومي سنة **1992** [1] .

[1] - نفس المرجع السابق ، ص 29 .

المبحث الخامـــس : صور النفاقات العامة :

للنفقات العامة صور متعددة و مختلفة من أهمها :

المطلب الأول : تحديد الأجور و الرواتب و الدفوعات التقاعدية :

تعرف الأجور و الرواتب و المبالغ النقدية التي تقدمها الدولة للأفراد العاملين في أجهزتها المختلفة بأنها ثمنا للخدمات التي يقدمونها ، و على الدولة أن تراعى أسس معينة عند تحديد هذه المرتبات و التي يمكن توضيحها بما يلي :

*** تحديد الرواتب و الأجور في ضوء تكاليف المعيشة :**

– مراعاة طبيعة العمل عند تحديد الراتب مع أخذ المؤهل العلمي و الفني

– تحديد الرواتب و الأجور بصورة مناسبة و ذلك لضمان عدم منافسة المشروعات الخاصة في الحصول على خدمات العاملين الذين تتوفر لديهم خبرة واسعة .

الأخذ بنظر الاعتبار مستوى الأجور و الرواتب و المستوى المعيشي السائد في البلدان المجاورة خاصة و أن بعض الدول تقدم امتيازات لأصحاب الشهادات و الاختصاصات النادرة .

تنظم الرواتب و الأجور بموجب قانون عام و الذي يعرف " بقانون الخدمة المدني " لتنظيم رواتب الموظفين و شروط الترقية بحيث تصبح هذه الأمور معروفة لدى الجميع ، و من صور النفقات العامة الدفوعات التقاعدية و هي المبالغ التي تقدمها الدولة بصورة دورية (شهريا) إلى الأفراد الذين سبق أن عملوا في أجهزتها المختلفة ، ثم بلغوا السن القانوني الذي يجعل استمرارهم في الخدمة العامة صعبا فتجبرهم الدولة على التقاعد و تختلف الدول في مسلكها[1] في اقتطاع الدفوعات التقاعدية بحسب الطريقة التي تتبعها ، و المتعارف عليه إتباع إحدى الطريقتين :

الأولى : تقوم الدولة بوضع المبالغ المتقطعة في خزانتها على أساس أنه نوع من أنواع الإرادات و يطلق عليه اسم " أشباه الضرائب "

الثانية : توضع المبالغ المتقطعة في صندوق و يسمى " صندوق التقاعد " و تقوم باستثمار هذه المبالغ و ذلك لزيادتها عن طريق الأرباح المتأنية و توضع المبالغ التقاعدية في هذا الصندوق .

المطلب الثـــاني : القيام بمشتريات الدولة و تنفيذ الأشغال العمومية :

و تتمثل مشتريات الدولة في أثمان الأدوات و المعدات و الآلات التي تقوم الدولة بشرائها أو تخصيصها لإشباع الحاجات العامة ، و تبرز هنا مجموعة من الأمور أهمها : من هي السلطة التي تقوم بعملية الإشراف على الشراء؟ فقد تكون السلطة المركزية أو عن طريق السلطات اللامركزية المتعددة حسب المواد المطلوبة و الخبرة التي تحتاجها . أما تنفيذ الأشغال العمومية فتكون عن طريق المقاولين بعد الإعلان عن المناقصات بشروط معينة و يقدم الراغبون بتنفيذ عروضهم و عطاءاتهم .

---

[1] - محمد طاقة وهدى العزاوي ، **اقتصاديات المالية العامة** ، الطبعة الثانية ، عمان ، الأردن ، 2010 ، ص 49 .

المطلب الثـــالث : الإعانـــات :

تعتبر المنح و الإعانات وجها من وجوه النفقات تقرر الدولة دفعه إلى فئات اجتماعية معينة أو هيئات عامة و خاصة دون الحصول على السلع و الخدمات و تقسم الإعانات إلى :

أولا : الإعانات الداخلية : و هي مبالغ نقدية تقدمها الدولة إلى الهيئات العامة المحلية لمساعدتها على القيام بواجباتها أو لتغطية العجز المالي في ميزانيتها ... الخ ، و من أشكال هذه الإعانات :

1- الإعانات الاقتصادية : و هي المبالغ التي تدفعها الدولة إلى بعض المشروعات الصناعية الأساسية و ذلك تشجيعها للصناعات الوطنية و دعم موقفها بوجه منافسة الصناعات الأجنبية أو تخفيض سعر البيع للمستهلك أو لتوظيف الصناعات في منطقة معينة أو تشجيع نشاط معين.

2 - الإعانات الاجتماعية : و هي مبالغ تقدمها الدولة إلى المنظمات و الهيئات و الأفراد لغرض تحقيق أهداف اجتماعية مثل الإعانات المخصصة للعاطلين عن العمل ، و رعاية دور العجزة و الأحداث ... الخ .

ثانيـــا : المنح الإعانات الدولية : و تتخذ الإعانات الممنوحة للعالم الخارجي أشكالا متعددة ، كأن تكون مرتبطة بمشروع معين على سبيل المثال تكون الإعانة مخصصة لدعم برنامج محو الأمية ... الخ و تكون المعونة للخارجية مشروطة بشروط معينة أو غير مشروطة مثل الإعانات المقدمة إلى الدول الصديقة أو الشقيقة .

المطلب الرابـــع: أقساط الدين العام و فوائده :

القروض العامة عبء ثقيل على الموازنة العامة للدولة لما تتطلبه من تحميلها قيمة للفوائد السنوية و تسديد المبلغ الأصلي المفترض نهاية الفترة الزمنية المحددة في شروط إصدار القرض العام ، و من الأهمية بمكان أن تعمل الدولة على التخلص ما أمكن من عبء ديونها العامة (أيا كان نوع هذه القروض و آجالها) و ذلك بتخصيص الموارد المالية لخدمتها [1].

[1] - نفس المرجع السابق ، ص ص 50 – 51 .

المبحث السادس : آثار النفقات العامة :

المطلب الأول : آثار النفقات العامة على الإنتاج :

و تتمثل آثار النفقات العامة على الإنتاج بين آثار تتحقق في المدى القصير و أخرى تتحقق في المدى الطويل ففي المدى القصير ترتبط آثار الإنفاق العام بتحقيق التوازن و الاستقرار الاقتصاديين عبر الدورات عن طريق التأثير على الطلب الكلي الفعال في الاقتصاد و الحيلولة دون قصوره أو تقلب مستواه .

و فيما يتعلق بالمدى الطويل تختلف آثار النفقات العامة على الإنتاج و الدخل تبعا لطبيعة النفقات فالإنفاق على المرافق التقليدية كالدفاع الخارجي و الأمن الداخلي و إقامة العدالة و إن لم تبدله علاقة مباشرة بالإنتاج إلا أنه يهيئ الظروف التي لا غنى عنها لقيامه حيث يؤدي اختلال الأمن و انتفاء الحماية إلى عدم اطمئنان المنتجين على استثمار أعمالهم مما يعوق سير الإنتاج في مختلف ميادينه.[1]

المطلب الثاني :آثار النفقات العامة على الأسعار :

إذا كان المحدد الرئيسي للأسعار يرجع إلى قوى العرض و الطلب فهي محصلتها إلا أن تدخل السلطة العامة بطريق مباشر أو غير مباشر من حيث سياستها في الإنفاق العام من شأنه التأثير في مستوى الأسعار و هو الأمر الذي لم يعد مقتصرا على الظروف الاستثنائية و الطارئة فقط و إنما أصبح وسيلة لتنظيم الاقتصادي .

يترتب على الإنفاق العام في المشروعات إنتاجية زيادة السلع مما ينجم في انخفاض الأسعار أما توجيه إنفاق العام إلى المجالات الاستهلاكية فهو يؤدي إلى زيادة أسعارها تطرأ لزيادة الطلب عليها .

كما يمكن تخفيض الأسعار بشراء بعض السلع و المنتوجات و تخزينها حينما تكون متوفرة و منخفضة السعر حفاظا على استقرار بعض الصناعات و المؤسسات .[2]

المطلب الثالث : آثار النفقات العامة على الدخل :

تحقيقا لمبدأ العدالة الاجتماعية ، تقوم الدولة بواسطة النفقات العامة ، بتوزيع المداخيل على كافة الأفراد سواء في إطار النفقات الحقيقية أو التحويلية .

فالدولة تنفق الأموال على الطبقة العامة من خلال الأجور و المرتبات . لكن هذا غير كاف لذلك تظهر النفقات التحويلية الاجتماعية لتخفيف الفوارق بين أفراد المجتمع خاصة إذا كانت الغالبية فقيرة

غير أن توزيع المداخيل يتوقف على مدى الثراء القومي ، فإذا كان اقتصاد الدولة قويا تزداد الضريبة و مداخيل الأملاك الوطنية ، و في حالة الركود الاقتصادي و الافتقار إلى الموارد الطبيعية تقل إيرادات الدولة مما ينعكس سلبا على مداخيل الأفراد

---

[1] محمد الصغير بعلي ، مرجع سبق ذكره ، ص ، 39 .

[2] - نفس المرجع السابق ، ص ، 42 .

المطلب الرابع : آثار النفقات العامة على الاستهلاك :

يظهر أثر النفقات العامة على الاستهلاك من خلال شراء الدولة السلع و الخدمات و توزيع المداخيل على أفراد الشعب ففي الحالة الأولى تشتري الدولة هذه السلع و الخدمات و تقدمها للمجتمع مثل وجبات الطلبة و التوسع في الخدمات الصحية و التعليمية أما الحالة الثانية ، فيتحدد حجم الاستهلاك بما تدفعه الدولة من أجور و مرتبات لعمالها . لكن الاستهلاك يظل منخفضا إذا اقتصر على الفئات[1] المنتجة لذلك تنفق الدولة في إطار النفقات الاجتماعية أموالا كثيرة لزيادة الطلب الكلي الفعال على السلع و الخدمات من قبل الطبقات المميزة مما يزيد في حجم الاستهلاك .

غير أن طريقة توزيع النفقات العامة على مختلف القطاعات أثر مهم على الاستهلاك ، فتخصيص مبالغ ضخمة لمرفق الدفاع أو الإنفاق في المجالات يقلل من حجم الاستهلاك لأن هذه الأموال لا تؤدي بطبيعة الحال إلى خلق مناصب شغل و زيادة الإنتاج بصورة عامة ، مما يؤثر سلبا على مداخيل الأفراد و بالتالي على إقبالهم على السلع و الخدمات .

[1] اعمر يحياوي، مرجع سبق ذكره ، ص 85 – 86 .

خلاصـــة :

تعد النفقات العامة من أهداف الدول لتلبية الحاجات العامة فلا يجوز أن يكون الإنفاق العام لتلبية مصالح شخص بعينه سواء أكان مواطنا أم مسؤولا .

بل الأصل في النفقة العامة أن تخدم المصالح العامة وتلبي الحاجات العامة مثل المحافظة على الأمن الداخلي أو حماية حدود الدولة من أي عدوان خارجي أو تعجيل التنمية الاقتصادية ...الخ .

فالنفقات العامة لها تقسيمات ومعايير مختلفة كالنفقات الاقتصادية، الاجتماعية ،العسكرية و المالية...الخ وهدا ما أدى إلى نمو الإنفاق العام الناجم عن أسباب حقيقية و ظاهرية.

وهدا ما يعني أن النفقات العامة تنتج أثار متعددة في مختلف المجالات فهي تهدف في نطاق الاقتصاد العام إلى إشباع الحاجات الجماعية المختلفة كما أنها تؤدي إلى التأثير في الكميات الاقتصادية و الدخل القومي و مكوناته و هي الاستهلاك ، الادخار ، و إلى التأثير في المستوى العام للائتمان و توزيع الدخل القومي و بالتالي إلى التأثير في التوازن الاقتصادي العام .

الفصل الثالث

الجانب التطبيقي

تمهيـــــد :

سنتناول خلال هذا الفصل التعريف بالخزينة العمومية و العمليات الميزانية و اللاميزانية للخزينة و كذلك سوف نذكر الأدوار الرئيسية لها و عملاءها و سوف نقوم في هذا الفصل بمحاولة إيجاد العلاقة بين النفقات العامة و التضخم من جانب نظري و تحليل بعض الإحصائيات الموجودة .

و منه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية :

المبحث الأول : التعريف بالخزينة العمومية .

المبحث الثاني : أدوار الخزينة العمومية و عملائها .

المبحث الثالث : تحليل بعض البيانات و الإحصائيات .

المبحث الأول : التعريف بالخزينة العمومية :

المطلب الأول : التعريف الخزينـــة :

* عرفها " **لوفن بارفر**" " **Lanfen Barger** " بأنها صراف و ممول الدولة و بأنها تضمن التوازنات المالية و النقدية الكبرى من خلال القيام بمختلف العمليات التي سمح بها القانون .
* و يمكن أن تعرف بأنها صراف و ممول الدولة و التي بفضلها نتمكن من حفظ التوازنات المالية و النقدية و ذلك بإجراء عملية الصندوق " الخزينة " ، البنك و المحاسبة اللازمة لتسيير المالية العمومية .

فهي هيئة أنشأت تلقائيا دون الاستناد على أي أساس قانوني و تتكون من مجموعة المصالح المالية للدولة مرتبطة بواسطة وحدة السيولة النقدية .

أنشأت هذه الهيئة حتى يتسنى احترام المبدأ الإداري المتمثل في الفصل بين الأمرين بالصرف و المحاسبين العموميين الذين يشكلون سلك المحاسبين التابعين مباشرة لوزارة المالية و حتى يتسنى أيضا احترام المبدأ القانوني المتمثل في التمييز بين الملائمة المشروعية ضمان رقابة المشروعية حيث أسندت لهذا البنك من المحاسبين تنفيذ كل العمليات المالية للأشخاص المعنوية العمومية تقريبا .

و أخيرا فإن الخزينة العمومية لا تخصص الأموال بل الأموال العمومية تسير من طرف الدولة و الخزينة العمومية تنفذ ذلك.

و يمكن أن نقول بأن الخزينة تمارس دور داخلي و خارجي و يمكن أن نفرق بينهما كما يلي :
تمارس الخزينة دور داخلي عندما تساهم في تسيير المالية العمومية نذكر مثلا التسبيقات و القروض للجماعات الإقليمية و المؤسسات العمومية .

– و تمارس وظائف خارجية عندما تتدخل في هيئات خاصة مثل تسبيقات و قروض للمؤسسات الخاصة و المشتركة[1] .

المطلب الثـــاني : العمليات الميزانية و العمليات اللاميزانية للخزينة :

تختلف أعباء و موارد الخزينة عن نفقات و إيرادات الميزانية لعدة أسباب هي :

* من جهة تمثل حسابات المراسلين للخزينة مكانة كبيرة في السيولة النقدية للدولة .

من جهة أخرى فإن إيراد ليس له الأثر على السيولة النقدية حسب ما إذا تم تنفيذه عن طريق الأوراق البنكية ، عن طريق الصكوك البنكية أو عن طريق صكوك بريدية في هذه الحالة الأخيرة فإن هذا الإيراد ليس له أثر على السيولة النقدية ، لأن الأموال المودعة في الصكوك البريدية هي داخل

[1] لقاء مع رئيس مكتب المراقبة و التحقق للخزينة العمومية ، ميلة ، يوم 25 أفريل 2011 .

دائرة الخزينة فهي مدرجة ضمن الرصيد الدائن للحساب الجاري للعون المحاسب للبريد و المواصلات المفتوح في كتابات العون المحاسب المركزي ، أما إذا تم التحصيل حسب الحالتين الأوليين و الأوراق البنكية ، الصكوك بنكية ، من جهة أخرى أيضا فإن الأموال التي وضعت في التداول من طرف الدولة حين تسديدها للنفقات لا تعود بنفس الشكل و لا بنفس المبلغ عند تحصيل الإيرادات فيمكن أن يكون هناك دخول و خروج العمولة البنكية (أوراق بنكية : صكوك بنكية) أكثر من خروج و دخول عمولة الخزينة (صكوك بريدية) و بالتالي نقول أن الدائرة تغلق أو لا تغلق .

و على غلق الدائرة تتوقف وضعية السيولة النقدية للدولة و بالتالي فإن السيولة النقدية للدولة يمكن أن تتأثر بعمليات غير صادرة عن الخزينة و لكن بتصرفات الجمهور ، فالخزينة تستحوذ على شبكتين بنكيين هما : الصكوك البريدية و حسابات الإيداع لدى المحاسبين العموميين هذين الشبكتين على اتصال مع شبكات مجاورة هما : شبكة الأوراق البنكية ، و شبكة للحسابات في البنوك ، تبقى تعامل الجمهور يمكن أن يؤدي إلى جعل شيكات الخزينة مدينين أو دائنين وينتج عن ذلك سواء عبئ على السيولة النقدية أو الاستفادة من مورد [1].

[1] - نفس المرجع السابق .

المبحث الثانـــي: أدوار الخزينة العمومية و عملائها :

المطلـــب الأول : أدوارهـــا :

تلعب الخزينة العمومية ثلاثة أدوار متميزة:

أولا : الخزينة العمومية عون تنفيذ للمالية العامة :

تقوم في هذا المجال ب :

* تنفيذ الإجراءات و النفقات المرخص بها بموجب قوانين المالية ، ميزانية الدولة ، الميزانيات الملحقة ، و الحسابات الخاصة للخزينة .
* هي صراف المؤسسات العمومية، للجماعات المحلية، المؤسسات العمومية الذين يشكلون مراسلوها.
* يمكن أن تقترض لمواجهة عجزها أو عجز مراسليها و تضمن عندئذ إصدار و تسيير سندات الدين.
* مسك محاسبة موحدة .

ثانيا : الخزينـــة صـــراف : تقوم في هذا المجال ب :

* يمكنها منح قروض للهيئات أو الخواص.
* يمكنها ضمان القروض المستعملة من طرف هيئات مختلفة.
* تساهم في رأس مال المؤسسات العمومية و نصف العمومية و للخاصة كدالك.
* تراقب النشاطات المالية للبنوك و المؤسسات المالية الأخرى رفقة أو بالتوازي مع البنك المركزي.

ثالثـــا : تلعـــب دور نقـــدي:

1- تساهم في الميكانيزمات النقدية : التداول و إصدار النقود .

2- يجب عليها إتباع سياسة نقدية لضمان توازن أموال الخزينة و متابعة التدفقات النقدية و التقديرات

كما أن هناك وظائف مسموح بها للخزينة تقسم إلى أربع مجموعات:

1- العمليات ذات الطابع النهائي المدرجة في الميزانية العامة و الميزانيات الملحقة و الحسابات الخاصة .

2- العمليات ذات الطابع المؤقت المدرجة في الحسابات الخاصة .

3- العمليات المنفذة برأس المال و الخاصة بالدين العمومي على المدى المتوسط و الطويل [1].

[1] - نفس المرجع السابق .

4- عمليات الخزانة و تحتوي من جهة على إصدار و اهتلاك القروض على المدى القصير و من جهة أخرى على ودائع المتعاملين مع الخزينة .

و يسمح لنا هذا التقسيم بالتميز بين العمليات الخاصة بالميزانية أساسا و تلك المتعلقة بالخزينة بصفتها مؤسسة مالية، أي مصرفية و لعل راجع لتعريف للخزينة الموجود في المبحث الأول .

من هنا يمكننا القول بأنه يوجد صفتين في العمليات :

أ- عمليات ذات طابع دائم التي يجب تقديرها و الترخيص بها صراحة بموجب قانون المالية (الدور الإداري للخزينة) .

ب - عمليات ذات طابع اختياري (الدور البنكي للخزينة) و مجموع هذه العمليات هو الذي يسمح بالتوازن المالي بين موارد و أعباء الخزينة .

* إن دور الخزينة هو تنفيذ عمليات الميزانية المتعلقة بالنفقات و الإيرادات إضافة إلى عمليات الحسابات الخاصة و كدا إبرام القروض و الجهود.

كما تتكلف بإقرار التوازن من خلال حركة الأموال التي تقوم بها في الزمان (في أي وقت) و في المكان (في كافة التراب الوطني) و ذلك لأن الإيرادات المتوقعة في الميزانية لا تتطابق مع النفقات في الزمان. بمعنى أنه بالرغم أن مجموع الإيرادات يساوي أو يفوق مجموع النفقات في نهاية السنة (أو من المفروض حسب توقعات الميزانية) فإن الإيرادات لا تكون متساوية مع النفقات في أي يوم من أيام السنة ، و الذي يحدث في بعض الأحيان أنه قد يؤمر بصرف نفقات أكبر من الإيرادات التي دخلت فعلا للخزينة و لهذا تلتزم الخزينة بإقرار التوازن من مواردها الخاصة ففي حالة وقوع عجز في الميزانية أي اختلال بين إيرادات ونفقات الميزانية تتكلف الخزينة بتغطية هذا الاختلال ، و لهذا يجب أن يكون لها موارد خاصة بها غير ميزانية تحصل عليها من اذونات الخزينة ، و من ودائع الأموال لديها و كذلك فمن سلف الإيداع أي بنك الجزائر .

أ - **الأموال المودعة في الخزينة :** تتلقى الخزينة الأموال السائلة من مرفق بريد الجزائر أي النقود المكتتب بها في الحساب الجاري البريدي (CCP) و في الهيئات ذات الميزانيات الملحقة الأخرى و الجماعات المحلية بصفة عامة ضف إلى ذلك المؤسسات الملزمة بإيداع أرصدتها في الخزينة العمومية (EIPA) .

ب - **أذونات الخزانة :** و ما هي إلا قروض قصيرة الأجل و يصلح إيداع هذه السندات لحصول الخزينة على السيولة النقدية ، و يتعين علينا أن نلاحظ بأن اذونات الخزينة لا تودع إلا على المدى القصير و تسمى بالدين القائم و التي تصدر ضمن حسابات جارية ، مع العلم بأنها واجبة الاكتساب من طرف هيئات و مؤسسات القرض (البنوك ، الصندوق التوفيري) [1].

[1] - نفس المرجع السابق .

المطلب الثانـــي: عمـــلاء الخزينـــة العموميـــة: الخزينة العمومية لها متعاملون هم: الدولة المراسلون و الخواص .

أولا : الدولـــــة: مع أن دورها اليوم يتعدى أن تكون مجرد" أمين صندوق للميزانية " فالخزينة مكلفة بالتنفيذ المادي لعمليات الإيرادات و النفقات المقدرة بموجب قانون المالية السنوي.

- **طبيعة العمليات المدرجة في قانون المالية :**

1_ عمليات الميزانية العامة ، الميزانيات الملحقة و الحسابات الخاصة للخزينة ذات الطابع النهائي .

2- عمليات الحسابات الخاصة ذات الطابع المؤقت.

3- العمليات برأس المال للدين العمومي الخارجي و الداخلي المتوسط و الطويل الأجل.

4- عمليات أموال الخزينة الناتجة عن إصدار القروض القصيرة الأجل و ودائع المتعاملين " المراسلين "

و من هنا يمكن القول بأنه يوجد نوعين من العمليات .

* **عمليـــات ذات طابـــع دائـــم:** التي يجب تقديرها الترخيص بها صراحة بموجب قانون المالية " الدور الإداري للخزينة "

* **عمليـــات ذات طابـــع اختياري :** " الدور البنكي للخزينة " و مجموع هذه العمليات هو الذي يسمح بالتوازن المالي بين موارد و أعباد الخزينة .[1]

ا- **تنفيذ عمليات الميزانية :** طرق تنفيذ الإيرادات و النفقات العامة هي : يتولى المحاسبون العموميون تنفيذ النفقات المدرجة في قانون المالية و إدراج المبلغ في فصول الميزانية عموما تسجل قوانين المالية النفقات العامة بمبلغها الخام ، أما العمليات المتعلقة بالحسابات الخاصة فإنها تسجل بالرصيد المتاح .

يتم الدفع بالنسبة للنفقات نقدا أو عن طريق التحويل في كتابات المحاسب مثال : نفقات دفعت لأصحاب الحسابات البنكية ، تحويل إلى حسابات إيداع بالخزينة للمؤسسات البنكية .

بالنسبة للإيرادات نجد نفس التمييز بين التحصيل نقدا أو المنفذة عن طريق التحويل الداخلي.

وينتج عن ذلك أن تنفيذ قوانين المالية له تأثير مختلف على أصول خزينة الدولة تبعا لطبيعة العمليات و طرق تسديدها.

ب- **تسيير الحسابات الخاصة للخزينة :**

تتم عمليات الحسابات الخاصة للخزينة خارج الميزانية من طرف مصالح الدولة التي لا تتمتع بالاستقلال المالي.

و طبقا للمادة 48 من القانون 17/84 فإن أصناف الحسابات الخاصة هي:

1- الحسابات التجارية .

---

[1] - نفس المرجع السابق .

2- حسابات التخصيص الخاص .

3- حسابات التسبيقات.

4- حسابات القروض.

5- حسابات التسوية مع الحكومات الأجنبية.

ج- تسيير الدين العمومي : في هذا المجال تلعب الخزينة دورا نشيطا لا تكتفي بتنفيذ العمليات فقط بل تقع عليها مسؤولية جلب الأموال .

- يتميز القرض على المدى المتوسط و على المدى الطويل في طرح سندات للجمهور لزيادة سيولة الخزينة بالعمولة البنكية أو إخراج قروض خارجية حتى تستطيع إعادة توازن ميزان المدفوعات الخارجية و لزيادة الموارد الداخلية لأموال الخزينة " إصدار عمولة وطنية مرهونة بالزيادة في العملة الصعبة المقترضة " أو أيضا للحصول على سلع أو عتاد قرض من الخارج .

- في أغلب الأحيان للقروض تأثير مباشر على الموارد أموال الخزينة حيث تشكل عبء على الخزينة أثناء اهتلاكها .

- يمكن أيضا للخزينة العمومية أن تقوم بإصدار قروض على المدى القصير بصفة مستمرة و ذلك بطرح للجمهور أذونات الخزينة لمواجهة أعباء أموال الخزينة المؤقتة و جلب لدائرة الخزينة العمولة البنكية التي يمتلكها الخواص و المؤسسات المالية .

و إذا كانت تستطيع تقدير التاريخ المحدد عبء فوائد و امتلاك القروض القصيرة و الطويلة الأجل فإن اهتلاك القروض القصيرة الأجل يكون غالبا Le jour Le jour

و هنا نلاحظ مزايا و عيوب كل منهما على أموال الخزينة و بالتالي نلاحظ دور الخزينة في تحديد السياسة النقدية، بمعنى السياسة التي يجب أن تتبعها الدولة من أجل زيادة أو امتصاص مبلغ العملة النقدية الموجودة في التداول.

ثانيـــا : مراسلـــو الخزينـــة :

مراسلو الخزينة هم كل الأشخاص المعنوية الذين لهم حساب جاري بالخزينة، يمكن أن تتكون لهم مع الدولة علاقات ميزانية أو علاقات أموال الخزينة.

* تكون علاقات ميزانية إذا حدث توزيع الأعباء و الموارد بين الدولة و الهيئة أو عندما تمنح هذه أو ذاك من موارد الميزانية " إعانات، قروض كما هو الحال بين الدولة و البلديات.
* تكون علاقة أموال خزينة عندما يكون للمراسل :
* *حساب جاري بالخزينة [1].

[1] - نفس المرجع السابق .

* *يتلقى تسبيقات من الخزينة .
* إن أهمية علاقات الخزينة تختلف
* تبعا لما إذا كان محاسب الهيئة تابع مباشرة أو محاسب يتبع للسلطات الإدارية " المؤسسات الوطنية.
* تبعا لما سجل بالحساب الجاري للخزينة الذي يمكن أن يعرض كل عمليات الإيرادات و النفقات أو يعرض فقط الأرصدة المتاحة للبلديات و الولايات.
* تبعا لحرية أموال خزينة المتعاملون: حرية الاقتراض، حرية توظيف الأموال.
* حاليا الدولة تضمن التكفل الكلي لأموال خزينة الجماعات الإقليمية .

- **علاقـــة الخزينـــة مع المؤسسات العمومية :** على عكس الميزانيات الملحقة فالمؤسسات العمومية تمتع بالاستقلال المالي و الشخصية المعنوية.

على الرغم من هذا الاختلاف فإنهم ملزمين :

* إيداع كل أموالهم بالخزينة العمومية.
* يكون لها حسابا جاريا بالخزينة الذي لا يمكن أن يكون مدينا و المقابل لذلك يستفيدون من المساهمات المالية ، قروض التجهيز ، إعانات و تسبيقات مختلفة.

- **العلاقة مع الجماعات المحلية :**

الجماعات المحلية هم البلدية، الولاية و مؤسساتهم العمومية: فالخزينة تتولى تسيير مجمل المصالح المالية لهذه الجماعات و كل أموالهم المتاحة موضوعة بالخزينة في حسابات أموال حرة غير منتجة للفوائد.

تمارس الخزينة رقابة صارمة على الولايات و البلديات و تقسيم هذه الوصاية مع وزارة الداخلية.

ثالثـــا- الخواص : إن الخواص جزء من عملاء الخزينة لصنفين من العمليات:

- عمليات الاقتراض التي تتطلب موافقتهم و تنفذ الدولة المبادرة في عرض سندات للاكتئاب .

- عمليات الإيداع و التي يتخذون فيها المبادرة و المسؤولية و لهم الحق في تقرير إيداع أو سحب الأموال من الخزينة [1].

[1] - - نفس المرجع السابق .

المبحث الثالث : تحليل بعض البيانات و الإحصائيات :

نأخذ معدلات التضخم خلال الفترة ما بين 2000 و 2005 من الجدول رقم 1

و نأخذ حجم النفقات العامة خلال الفترة ما بين 2000 و 2005 من الجدول رقم 3

ونتوصل إلى الجدول التالي :

جدول رقم (05) : يبين معدلات التضخم وحجم النفقات العامة خلال الفترة ما بين 2000 و 2005 :

السنوات	معدل التضخم	حجم النفقات العامة	نفقات التجهيز	نفقات التسيير
2000	2.34	1176	346	830
2001	4.2	1254.3	305.6	948.7
2002	1.4	1601.9	548.6	1053.3
2003	4	1639.3	516.5	1122.8
2004	2	1888.9	638	1250.9
2005	2.2	963.9	838.2	125.7

المصدر: من إعـــداد الطالبات .

التحليـــل :

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل التضخم ارتفع في سنة 2001 إلى 4.2 % بينما كان 2.34 % سنة 2000 و كذلك حجم النفقات العامة ارتفع من 1176 سنة 2000 إلى 1254.3 سنة 2001 لكننا نلاحظ أن حجم نفقات التجهيز انخفض في هذه السنة من 346 إلى 305.6 . بينما نفقات التسيير ارتفعت من 830 إلى 948.7 و بالتالي نقول أن نفقات التسيير هي سبب ارتفاع النفقات العامة.

و قد تراجع معدل التضخم سنة 2002 حيث أصبح 1.4 % و لكن حجم النفقات العامة ارتفع إلى 1601.9 و كانت نفقات التجهيز قد ارتفعت في هذه السنة إلى 548.6 و نفقات التسيير ارتفعت 1053.3 و نلاحظ أن نفقات التجهيز هي التي أثرت بشكل كبير على حجم النفقات العامة أما في سنة

2003 فإن معدل التضخم ارتفع إلى 4 % و كذلك في حجم النفقات العامة و نلاحظ أن نفقات التجهيز في هذه السنة قد انخفضت إلى 516.5 و نفقات التسيير ارتفعت إلى 1122.8 .
و في سنة 2004 انخفض معدل التضخم إلى 2 % في حين نلاحظ ارتفاع حجم النفقات العامة إلى 1888.9 وذلك بارتفاع حجم نفقات التسيير إلى 1250.9 و نفقات التجهيز إلى 638 ، أما في سنة 2005 فإن معدل التضخم ارتفع إلى 2.2 % في حين انخفض حجم النفقات العامة إلى 963.9 بينما نفقات التجهيز ارتفعت إلى 836.2 و نفقات التسيير انخفضت إلى 125.7 .

من خلال ما لحظناه حول التغيرات معدلات التضخم و حجم النفقات العامة من سنة إلى أخرى نجد أن التضخم أحيانا في حجم النفقات العامة (سنة 2001 زيادة التضخم أدى إلى زيادة النفقات العامة)
لكن معظم السنوات الأخرى لاحظنا أنه رغم تدبدب معدل التضخم إلا أن النفقات العامة كانت في الارتفاع مستمر لتنخفض سنة 2005 مما يدل على أن النفقات العامة خاضعة لما يقرره المسؤلون في الدولة و زيادة حجم النفقات العامة خلال هذه السنوات خاضع للسياسة الاقتصادية التي اتبعتها الدولة خلال هذه الفترة و هي الفترة التي تلت العشرية السوداء مباشرة و ما سببته هذه العشرية من خسائر على مستوى الاقتصاد الجزائري مما دفع بالدولة إلى رفع الإنفاق العام لإصلاح مختلف المؤسسات الاقتصادية و الاجتماعية .
و في الجانب النظري و خلال دراستنا ظاهرة التضخم و النفقات العامة وجدنا أنه من أسباب ارتفاع معدل التضخم زيادة النفقات العامة و من الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة التضخم المالي عن طريق ارتفاع المستوى العام للأسعار ، وبذلك نتوصل إلى أنه للتضخم أثر على النفقات العامة و للنفقات العامة أثر على التضخم و هذا من الناحية النظرية .
لكن في الواقع تبقى النفقات العامة خاضعة بشكل أساسي لما تقرره الدولة (رغم تأثرها بمعدل التضخم) من سياسات مالية و اقتصادية و اجتماعية مختلفة .

خلاصـــــة :

تعد الخزينة العمومية المنفذ الوحيد لميزانية الدولة و هي التي تضمن مختلف التوازنات المالية و تنفذ العمليات الميزانية و اللاميزانية و هي تلعب دور عون تنفيذي للميزانية العامة " تنفيذ الإيرادات و النفقات المرخص بها " و دور صراف " منح القروض " و لها دور نقدي " تحديد السياسة النقدية اللازمة لضمان توازن أموال الخزينة "

و هي تقوم بجمع الإيرادات و صرف النفقات العامة و يختلف حجم هذه الأخيرة باختلاف الأوضاع السياسية و الاقتصادية فبعد دراسة تأثير التضخم على حجمها توصلنا إلى عدم وجود علاقة بين معدل التضخم و حجم النفقات التجهيز و لكن علاقة التضخم بحجم النفقات العامة من الجانب النظري هي علاقة حلقية . " سببية " كل منهما يؤثر في الآخر .

الخاتمة

التضخم هو أحد الأمراض الاقتصادية والتي استفحلت و خاصة في السنوات الأخيرة لتشمل جل اقتصاديات العالم ، بما في ذلك البلدان المتقدمة ، و يمكن تمييزه من خلال الارتفاع العام للأسعار مما يجعل النقود تفقد قيمتها الفعلية أو الحقيقية ، فتنخفض القدرة الشرائية للأوراق النقدية ، و هذا ما يستوجب علاجا سريعا ، من خلال إتباع سياسات مالية و نقدية ، للحد من مضاعفات هذه الظاهرة ، التي تؤذي في بعض الأحيان إلى ارتفاع حجم النفقات العامة (نتيجة انخفاض قيمة العملة) ، كما تعتبر زيادة النفقات العامة على القطاعات الراكدة أو على المجالات الإدارية العقيمة (الغير منتجة) ، سبب من أسباب ارتفاع معدل التضخم .

و من خلال دراستنا هذه توصلنا إلى جملة من النتائج تتمثل فيما يلي :

- من الناحية النظرية : يوجد تأثير للتضخم على حجم النفقات العامة كما يوجد تأثير للارتفاع النفقات العامة على معدل التضخم ، حيث كل ما زاد معدل التضخم زاد حجم النفقات العامة و العكس صحيح .
- من الناحية التطبيقية : حجم النفقات العامة و رغم تأثره بمعدل التضخم ، إلا أنه خاضع لقرارات الدولة فيما يخص مختلف السياسات المالية و الاقتصادية و حتى الاجتماعية منها.

و بناءا على النتائج المتوصل إليها نقدم جملة من التوصيات تتمثل أساسا في :

- ترشيد النفقات العامة لجعلها أكثر فاعلية و مردودية مما يحد نوعا ما من زيادة معدل التضخم .
- وضع سياسات نقدية و مالية فعالة لمحاربة ظاهرة ارتفاع معدل التضخم .
- تشجيع الاستثمار في مختلف المجالات الزراعية (باعتبار الجزائر أرض شاسعة) و الصناعية (لتوفر المواد الأولية الخام) و ذلك لتحقيق النمو الاقتصادي و تشجيع الإنتاج المحلي مما يؤذي إلى خفض التكاليف و بالتالي خفض الأسعار مما يؤدي إلى انخفاض معدل التضخم و يحقق الرفاهية للمجتمع الجزائري خصوصا و أن هذا البلد غني بمختلف الثروات .

قائمة المراجع

قائمة المراجع والمصادر:

الكتب :

1--محمود الوادي وآخرون، **الأساس في علم الاقتصاد،** الطبعة العربية، عمان ، الأردن، ، 2007،

2- محمود حسين الوادي ، أحمد عارف العساف ، **الاقتصاد الكلي** الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن، 2009 ،

3خالد أحمد سليمان شبكة، **التضخم و أثره على الدين** دراسة مقارنة ، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2008،

4- محمد العربي ساكر ، **محاضرات في الاقتصاد الكلي** ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، ص 195 ، 2006

5- محمد طاقة ، **أساسيات علم الاقتصاد (الجزئي و الكلي)** ، الطبعة الثانية ، دار الثراء لنشر والتوزيع.2003

6- - ضرار العتيبي و آخرون ، **الأساس في علم الاقتصاد** ، الطبعة الألى ، دار النشر و التوزيع ، 2009.

7- - بلعزوز بن علي ، **محاضرات في النظريات و السياسات النقدية** ، الطبعة الثالثة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2008 .

8- عبد المطلب عبد الحميد ، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي** ، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية ، مصر، 2003 .

9- طارق الحاج ، **المالية العامة** ، الطبعة الأولى ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2009 ،.

10- محرزي محمد عباس ، **اقتصاديات مالية العامة** ، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر .،2003.

.

11- محمود حسين الوادي و زكريا أحمد عزام ، **مبادئ المالية العامة** ، الطبعة الأولى ، دار الميسرة ، عمان ، الأردن 2007 .
12- يسرى أبو العلا و محمد الصغير بعلي ، **المالية العامة ملحق قوانين المالية العامة** ، دار العلوم للنشر و التوزيع ،2003.
13-أعمر يحياوي ، **مساهمة في دراسة المالية العامة** ، دار الهومة للطبع للنشر و التوزيع ، بوزريعة الجزا ئر ،2005.
14- محمد طاقة وهدى العزاوي ، **اقتصاديات المالية العامة** ، الطبعة الثانية ، عمان ، الأردن ، .2010

المذكرات والرسائل الجامعية :

15- بالقاسم معمري و رابح بوعافية ،الطاهر منصوري : فعالية السياسة النقدية لمواجهة التضخم مذكرة ليسانس تخصص تسيير،غير منشورة ،جامعة المدية 2006\2007

16 - لكحل عمار: التضخم المالي و الأساليب المحاسبية لمعالجة التضخم و أثره على القوائم المالية. شهادة ليسانس، جامعة الجزائر ، 2004 – 2005

مواقع الانترنيث

17 - بن اعراب محمد ، **ملخص لموضوع النفقات العامة** ، تاريخ النشر، الثلاثاء 10 فبراير 2010 : 15 : 23 ، ((c . ttop . net 3rmactif . for . bena rab : // http

18- http : //www.coogle.com/vb- منتدى المهندس : **بحث حول التضخم**

الملخــص :

التضخم هو الارتفاع العام و المستمر في الأسعار خلال فترة زمنية معينة و هو يؤثر و يتأثر بحجم النفقات العامة التي هي عبارة عن مبالغ مالية تنفقها الدولة من أجل إشباع الحاجات العامة .

و هدفت دراستنا هذه إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها :

- التعريف بظاهرة التضخم .
- التعريف بالنفقات العامة .
- معرفة مدى تأثير التضخم على النفقات العامة .

و قد توصلنا إلى النتائج التالية :

- **من الناحية النظرية** التضخم يؤثر و يتأثر بحجم النفقات العامة .(يؤثر بصورة عكسية في نفقات التجهيز و لا يؤثر في نفقات التسيير)
- أما من **الناحية التطبيقية** :إن النفقات العامة تتأثر بمعدل التضخم إلا أنه خاضع لقرارات الدولة و مختلف سياساتها .

المصطلحات :

- التضخم
- النفقات العامة .
- نفقات التسيير.
- نفقات التجهيز.